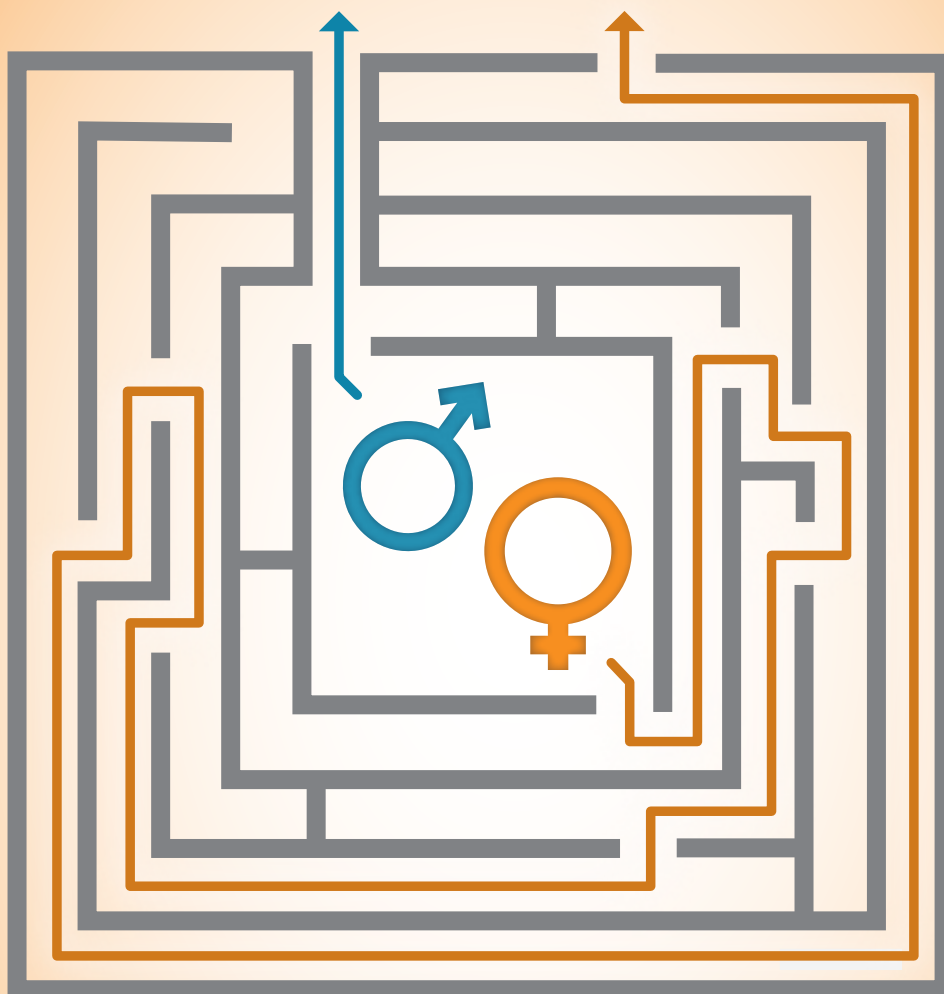


# المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019



عقد من الإصلاحات



© 2019، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

H Street NW 1818

Washington DC 20433

هاتف: 202-473-1000

موقع الويب: [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

هذه المطبوعة هي نتاج عمل خبراء مجموعة البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة فيه. ولا تعني الحدود والألوان والمُسَمَّيات والمعلومات الأخرى المُبَيَّنَة في أي خريطة في هذا العمل أي حُكْمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

### الحقوق والإذن بالطبع والنشر

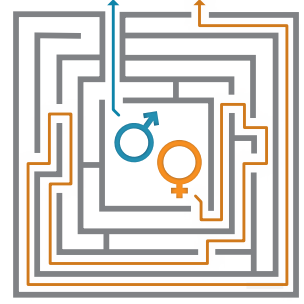
تخضع محتويات هذا التقرير لحقوق الاستنساخ. ولأن البنك الدولي يُشجّع على نشر معارفه، فإنه يجوز إعادة نسخ هذا التقرير كلياً أو جزئياً لأهداف غير تجارية ما دام يتضمن نسبته بشكل كامل إلى هذا العمل.

يجب توجيه أي استفسارات عن الحقوق والتراخيص بما في ذلك حقوق التبعية إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني:

[pubrights@worldbank.org](mailto:pubrights@worldbank.org)

تصميم الغلاف: Corporate Visions

# تمهيد



المساواة في النوع الاجتماعي مكون بالغ الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي. النساء هن نصف سكان العالم ، ولنا دور ينبغي القيام به لخلق عالم أكثر ازدهارا، ولكن لن يكتب لنا النجاح في أداء هذا الدور إذا كانت القوانين حجر عثرة في طريقنا.

ولتقديم فهم أفضل لكيفية تأثير التمييز القانوني على خيارات النساء في الشغل وزيادة الأعمال، يقوم تقرير *المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019*: عقد من الإصلاحات بتحليل بيانات عشر سنوات من خلال مؤشر يتمحور حول القرارات الاقتصادية التي تتخذها النساء طوال مراحل حياتهن المهنية. بدءا بامرأة عمرها 25 عاما تحصل على أول وظيفة لها أو أم توازن بين متطلبات العمل ورعاية أطفالها، إلى امرأة على مشارف التقاعد، يستكشف المؤشر كيف تؤثر القوانين على القرارات الاقتصادية التي تتخذها النساء.

تُظهر البيانات تحقق تقدّم كبير نحو المساواة القانونية في النوع الاجتماعي على مدار السنوات العشر الماضية. فقد أجرى 131 اقتصادا 274 إصلاحا لقوانين وتشريعات أدت إلى تعزيز التقدم نحو تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي. ويشمل هذا الاقتصادات الخمسة والثلاثين التي سنّت قوانين بشأن التحرش الجنسي في أماكن العمل، حيث زاد بذلك عدد النساء اللاتي تم توفير الحماية لهن نحو مليارين عما كان عليه الوضع قبل عشرة أعوام. لقد بلغت درجة المتوسط العالمي لمؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 74.71، وهو ما يعني أن المرأة تحصل في المعدل على ثلاثة أرباع الحقوق القانونية التي يحصل عليها الرجل في المجالات التي تخضع للقياس.

مازال هناك الكثير من القوانين والتشريعات التي تمنع دخول المرأة سوق العمل أو بدء نشاط تجاري، وهو تمييز قد يسبب آثارا دائمة على إدماج النساء في الاقتصاد ومشاركتهن في القوى العاملة. فعلى سبيل المثال، شهدت الاقتصادات التي لم تُنفذ إصلاحات من أجل تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي خلال السنوات العشر الماضية زيادة أقل في النسبة المئوية للنساء العاملات بوجه عام وفي النسبة المئوية للنساء اللاتي يعملن بالمقارنة بالرجال.

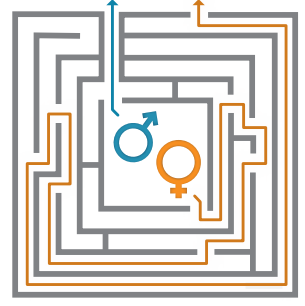
إننا نعلم أن تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي يتطلب أكثر من مجرد تغيير القوانين. فالقوانين يجب تنفيذها بشكل هادف، ويتطلب هذا إرادة سياسية مستمرة، والتحلي بروح القيادة من جانب النساء والرجال في كل المجتمعات، وتغيير الأعراف والتقاليد الثقافية الراسخة، ولكن بقياس ما تحقّق من تقدم بمرور الوقت، وتزويد واضعي السياسات بنقطة انطلاق للسير في طريق الإصلاح، يُقدّم تقرير *المرأة وأنشطة الأعمال والقانون* مساهمة مهمة في السعي لتعزيز تكافؤ الفرص بالنسبة للنساء.

وفي النهاية، تُقدّم لنا البيانات دليلا على أن القوانين يمكنها أن تصبح أدوات لتمكين النساء لا أن تكون عائقا أمام تحقيق كامل إمكاناتنا. وإننا بإبراز المبرر الاقتصادي نُشجّع الحكومات على ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء. وفي نهاية المطاف سيزدهر العالم وينعم بحياة أفضل حينما يستفيد من خبرات ومواهب كل أفرادها.

كريستالينا جورجييفا

القائمة بأعمال رئيس مجموعة البنك الدولي  
المديرة الإدارية العامة للبنك الدولي للإنشاء  
والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية

# المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019: عقد من الإصلاحات



تبدأ الكثير من النساء مسيرتهن المهنية عند بلوغهن سن 25 عاما وتؤثر القرارات التي يتخذنها على أمنهن الاقتصادي، وتقدمهن المهني، والتوازن بين متطلبات العمل والحياة. وتزداد هذه الفترة الحافلة بالتحديات صعوبة في الاقتصادات التي لا تساند فيها البيئات القانونية قرار المرأة بالعمل.

فعلى سبيل المثال، لا تستطيع المرأة البحث عن عمل بحثا جديا أو الذهاب إلى مقابلة شخصية إذا لم يكن بمقدورها مغادرة منزلها بدون إذن. وحتى إذا استطاعت الذهاب إلى مقابلة شخصية فهل سيكون رب العمل مستعدا لتوظيفها؟ وإن تم توظيفها وحصلت على عمل، فهل سُنْضطر إلى تركه إذا تزوجت أو رُزقت بأطفال؟ وإن لم تترك العمل، فهل سيتعيّن عليها الانتقال إلى وظيفة أقل أجرا لأنه يجب عليها أن توازن بين متطلبات العمل ورعاية أسرتها؟

وماذا لو أن القانون لا يجيز لها أن تتصرف في ممتلكاتها بنفسها، هل يُؤثّر ذلك على قدرتها بالبداية بعملها الخاص؟ وفي نهاية مسيرتها المهنية قد تضطر إلى التقاعد في سن مبكرة عن الرجل، وهو ما يتيح لها فترة تقاعد أطول ولكن بمعاش تقاعدي أقل لأنها عملت عددا أقل من السنوات بأجر أقل.

يناقش تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019: عقد من الإصلاحات هذه الأسئلة من خلال بناء سلسلة زمنية تقيس مقدار التمييز والتفرقة على أساس النوع الاجتماعي في 187 اقتصادا على مدار السنوات العشر الماضية.<sup>1</sup>

ومع إدراك أن حصول المرأة على وظيفة والبدء بمشروع حر تُحدّده عوامل كثيرة، فإن هذه الدراسة تُركّز على كيف أنه على النساء التعامل مع قوانين وتشريعات تطوي على تمييز وتفرقة في المعاملة في كل مرحلة من مراحل مسيرتهن المهنية، مما يحد من تكافؤ الفرص المتاحة لهن.

و للتمعن أكثر في كيفية تأثير التمييز القانوني على أساس النوع الاجتماعي على الخيارات المتاحة للنساء في التوظيف وريادة الأعمال، تتناول هذه الدراسة بالبحث عشر سنوات من بيانات تقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" من خلال مؤشر يتمحور حول القرارات الاقتصادية التي تتخذها النساء في مختلف مراحل حياتهن المهنية.

وقد تمخضت هذه الدراسة التحليلية عن نتائج مثيرة للاهتمام. فقد حصلت ستة اقتصادات – بلجيكا والدانمرك وفرنسا ولاتفيا ولكسمبورغ والسويد – على درجة 100 من مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، وهو ما يعني أنها تمنح النساء والرجال حقوقا قانونية متساوية في المجالات الخاضعة للقياس. علما بأنه قبل عقد من الزمن لم يُسجّل أي من هذه الاقتصادات درجة 100، مما يشير إلى أنها جميعا أجرت إصلاحات على مدار السنوات العشر الأخيرة.

حققت فرنسا أكبر تحسُّن من بين البلدان الأعلى أداء، إذ ارتفعت درجة المؤشر من 91.88 قبل عشر سنوات إلى 100 الآن بفضل سنّها قانون العنف الأسري، وفرضها عقوبات جنائية على التحرش الجنسي في أماكن العمل، وتطبيقها نظام عطلة الوالدين مدفوعة الأجر.

وبلغت درجة المتوسط العالمي 74.71، وهو ما يعني أن المرأة تحصل في العادة على ثلاثة أرباع الحقوق القانونية للرجل في المجالات التي تخضع للقياس. إلا أن متوسط درجة التقييم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ 47.37، وهو ما يعني أن المرأة في هذه المنطقة لا تحصل في العادة إلا على أقل من نصف الحقوق القانونية للرجل في المجالات الخاضعة للقياس.

وثمة طريقة أخرى لتفسير هذه المعطيات تتمثل في كون المرأة في العادة لا تحصل على فرص متساوية مع الرجل في تسع تقريبا من نقاط البيانات الخمس والثلاثين الخاضعة للقياس في المؤشر. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تحصل المرأة في العادة على فرص متساوية مع الرجل على مستوى 17 نقطة تقريبا من نقاط البيانات الخمس والثلاثين الخاضعة للقياس في المؤشر.

ولكن حدث تحسُّن كبير على مدى العقد الماضي. فقبل عشر سنوات، كانت درجة المتوسط العالمي 70.06. ومنذ ذلك الحين، سجّل 131 اقتصادا 274 إصلاحا للقوانين والتشريعات، وهو ما عزز المساواة في النوع الاجتماعي في المجالات الخاضعة للقياس في المؤشر. وأدّت هذه الإصلاحات إلى زيادة قدرها 4.65 نقطة في درجة المتوسط العالمي. وثمة طريقة أخرى لتفسير هذا التحسُّن و هي أنه في المتوسط شهدت اثنتان من نقاط البيانات الخمس والثلاثين التي خضعت للقياس في المؤشر حدوث إصلاحات. وتشمل هذه الإصلاحات الاقتصادات الخمسة والثلاثين التي سنّت قوانين تحمي النساء من التحرش الجنسي في أماكن العمل، وبذلك زاد عدد النساء اللاتي تم توفير الحماية لهن نحو مليارين عما كان عليه الوضع قبل عشر سنوات.

وسجّلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أكبر عدد من الإصلاحات التي تعزز المساواة في النوع الاجتماعي. وتوجد في أفريقيا جنوب الصحراء ستة من الاقتصادات الأكثر تطبيقا للإصلاحات وهي: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا، وملاوي، وموريشيوس، وساو تومي وبرنسيبي، وزامبيا. وتقع الاقتصادات الثلاثة الباقية من مجموعة الاقتصادات الأكثر تطبيقا للإصلاحات في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وجنوب آسيا، وهي على الترتيب: ساموا، وبوليفيا، وجزر ملديف.

ويُعزى ارتفاع عدد الاقتصادات الأكثر تطبيقا للإصلاحات في أفريقيا جنوب الصحراء جزئيا إلى كثرة عدد الاقتصادات في هذه المنطقة، كما يُظهر أيضا المجال الكبير المتاح لهذه الاقتصادات للتحسين من وضعها الأصلي. وفي الواقع، سجّلت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ثالث أكبر زيادة في درجة المتوسط الإقليمي للمؤشر من 64.04 إلى 69.63 على مدى عشر سنوات، وهي زيادة قدرها 5.59 نقطة.

وحققت منطقة جنوب آسيا أكبر تحسُّن في درجة المتوسط الإقليمي، من 50 نقطة إلى 58.36 نقطة، وهي زيادة قدرها 8.36 نقطة. تليها منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ التي حققت تحسُّنا من 64.80 نقطة إلى 70.73 نقطة، مُسجّلة زيادة قدرها 5.93 نقطة.

وقامت معظم البلدان الأكثر تطبيقا للإصلاحات بسنّ قوانين تُجرّم التحرش الجنسي أو فرض حظر التمييز في الحصول على الائتمان. ورفع ثلث الاقتصادات الأكثر تطبيقا للإصلاحات القيود على العمل ليلا أو على أنواع مُعيّنة من الوظائف.

وكان أداء الاقتصادات السائرة على طريق الإصلاح في مقاييس أخرى تتعلق بالمساواة في النوع الاجتماعي أفضل من أداء تلك التي لا تطبق إصلاحات. كما شهدت الاقتصادات التي حققت تحسُّنا في مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون أيضا زيادات أكبر في النسبة المئوية للنساء اللاتي يعملن بوجه عام، وفي نسبة النساء اللاتي يعملن بالمقارنة بالرجال.

## طريقة جديدة للنظر إلى البيانات

يستخدم تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019: عقد من الإصلاحات ثمانية مؤشرات تتمحور حول تفاعل النساء مع القانون حينما يبدأن مسيرتهن المهنية وخلال مراحلها وفي خاتمتها. وتساعد هذه الطريقة في النظر إلى البيانات على توفيق مختلف مجالات القانون مع القرارات الاقتصادية التي تتخذها النساء في المراحل المختلفة لحياتهن المهنية.

والمؤشرات الثمانية هي: حرية التنقل، والبدء بعمل، والحصول على أجر، والزواج، وإنجاب الأطفال، وإدارة الأعمال، والتصرف في الممتلكات، والحصول على معاش تقاعدي (الشكل 1).

يشتمل مؤشر إنجاب الأطفال على سبيل المثال، على القوانين المتصلة بعطلة الوضع (الأمومة) والأبوة و والإجازة الوالدية، والتي قد تؤثر في القرارات الاقتصادية التي تتخذها المرأة عند التفكير في تكوين أسرة. وبمقدور واضعي السياسات الحريصين على منع تسرُّب النساء من القوة العاملة بعد إنجاب الأطفال النظر إلى درجات تقييم اقتصادهم في هذا المؤشر كنقطة انطلاق للإصلاح.

من أجل إجراء فحص للبيانات في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019: عقد من الإصلاحات، تم تقدير درجات لعدد 35 سؤالاً تتصوي تحت المؤشرات الثمانية التي يتألف منها مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (الجدول 1). وبينما يتسق الكثير من الأسئلة مع النسخ السابقة للتقرير، تم تجميع بعضها أو إعادة صياغته، كما أضيفت ثلاثة أسئلة جديدة، وأعيد حساب البيانات من أجل الحصول على سلسلة مكتملة على مدى عشر سنوات.<sup>2</sup> ويُمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن سلسلة البيانات، ومنهجية كل سؤال وتقدير درجة تقييمه في مذكرات البيانات المتاحة في الموقع الإلكتروني لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون: <http://wbl.worldbank.org>.

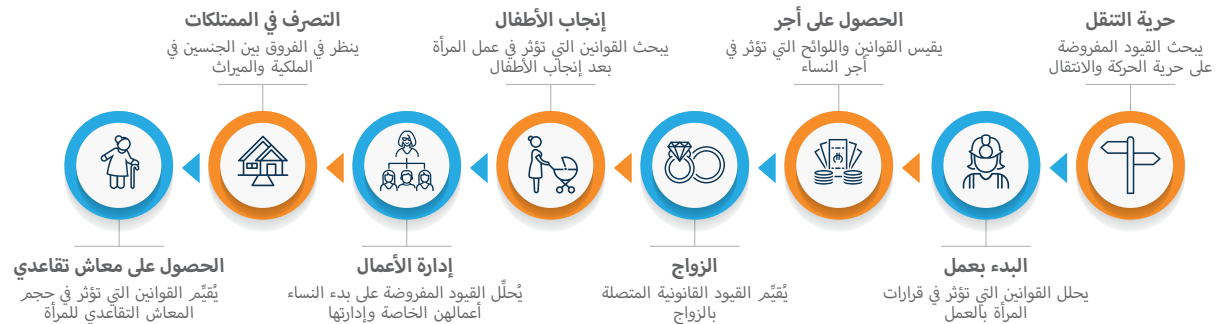
وتستند هذه المنهجية إلى الخبرات المكتسبة من مشروع ممارسة أنشطة الأعمال (Doing Business) في إعداد مؤشرات موضوعية بشأن المعوقات التي تقوض ريادة الأعمال و الشغل، وذلك بتطبيق منظور المساواة في النوع الاجتماعي على المعوقات التي تشهدها بيئة الأعمال.

ووضَّح فحص البيانات الخاصة باقتصاد ما كيف يعمل تحديد درجات التقييم في المؤشر. فلقد حصلت بوليفيا على درجة 100 في أربع فئات للمؤشر، وهي: حرية التنقل، والزواج، وإدارة الأعمال، والتصرف في الممتلكات، وهو ما يعني أنه لا توجد معوقات قانونية في هذه المجالات الخاضعة للقياس.

و بالنسبة لمؤشر البدء بعمل، سجَّلت بوليفيا درجة 75 لأن القانون لا يفرض عدم التمييز في التوظيف على أساس النوع الاجتماعي وهو ما يعني أنها فوتت واحدة من نقاط البيانات الأربع التي يقيسها المؤشر. وعلى مستوى مؤشر الحصول على أجر، حصلت على درجة 50 لأنه لا يُسمح للنساء بالعمل نفس ساعات العمل الليلية المسموح بها للرجال، كما لا يُمكنهن العمل في وظائف تعتبر خطيرة أو شاقة أو غير مناسبة أخلاقياً مثلما يمكن للرجال. وسجَّلت بوليفيا درجة 60 في مؤشر إنجاب الأطفال لأن عطلة الوضع مدفوعة الأجر تقل عن 14 أسبوعاً، وليس هناك إجازة والدية مدفوعة الأجر. وأخيراً، سجل مؤشر الحصول على معاش تقاعدي درجة 75 لأن الأعمار التي يجوز فيها للرجال والنساء التقاعد والحصول على مزايا المعاش التقاعدي الكاملة ليست متساوية.

## الشكل 1 تقيس المؤشرات كيفية تأثير القوانين على النساء في مراحل حياتهن المهنية

الشكل 1



المصدر: فريق تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

حرية التنقل	
1.	هل يُسمح للمرأة باختبار مكان سكنها مثلما يُسمح للرجل؟
2.	هل يُسمح للمرأة بالسفر والتنقل خارج منزلها بحرية مثلما يُسمح للرجل؟
3.	هل يُسمح للمرأة أن تتقدم بطلب للحصول على جواز سفر مثلما يُسمح للرجل؟
4.	هل يُسمح للمرأة أن تسافر خارج البلد مثلما يُسمح للرجل؟
البدء بعمل	
1.	هل يسمح القانون للمرأة بالحصول على وظيفة أو مواولة عمل تجاري أو مهنة مثلما يسمح للرجل؟
2.	هل يفرض القانون عدم التمييز في التوظيف على أساس النوع الاجتماعي؟
3.	هل يوجد تشريع يُجرّم التحرش الجنسي في أماكن العمل؟
4.	هل يفرض القانون عقوبات جنائية أو سبل انتصاف مدنية للتحرش الجنسي في أماكن العمل؟
الحصول على أجر	
1.	هل ينص القانون على الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية؟
2.	هل يُسمح للمرأة أن تعمل نفس ساعات الليل التي يسمح بها للرجل؟
3.	هل يُسمح للمرأة أن تعمل في وظائف تعتبر خطيرة أو شاقة أو غير مناسبة أخلاقيا مثلما يُسمح للرجل؟
4.	هل يُسمح للمرأة بالعمل في نفس القطاعات التي يُمكن للرجل العمل فيها؟
الزواج	
1.	هل المرأة المتزوجة غير ملزمة قانونا بطاعة زوجها؟
2.	هل يسمح القانون للمرأة بأن تكون "رب الأسرة" أو "رب المنزل" مثلما يسمح للرجل؟
3.	هل يوجد تشريع يحكم مسألة العنف الأسري؟
4.	هل يُسمح للمرأة بالحصول على حكم بالطلاق مثلما يُسمح للرجل؟
5.	هل يُسمح للمرأة بالزواج مرة أخرى مثلما يُسمح للرجل؟
إنجاب الأطفال	
1.	هل يُتاح للمرأة الحصول على عطلة وضع مدفوعة الأجر لمدة 14 أسبوعا على الأقل؟
2.	هل تدفع الحكومة 100% من تكاليف مزايا عطلة الوضع أو مزايا العطلة الوالدية (حيثما لا تكون عطلة الوضع متاحة)؟
3.	هل ينص القانون على عطلة الأبوة؟
4.	هل ينص القانون على العطلة الوالدية؟
5.	هل يحظر القانون إقالة العاملات الحوامل؟
إدارة الأعمال	
1.	هل يمنع القانون التمييز على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي من قبل الدائنين في معاملات الحصول على قرض؟
2.	هل يسمح القانون للمرأة بتوقيع عقد مثلما يفعل الرجل؟
3.	هل يسمح القانون للمرأة بتسجيل منشأة تجارية كما يفعل الرجل؟
4.	هل يسمح القانون للمرأة بفتح حساب مصرفي كما يفعل الرجل؟
التصرف في الممتلكات	
1.	هل يتمتع الرجال والنساء بحقوق متساوية في الأملاك غير المنقولة؟
2.	هل يتمتع الأبناء والبنات بحقوق متساوية في الميراث عن آبائهم؟
3.	هل تتمتع الإناث والذكور بحقوق متساوية في الإرث من الزوج أو الزوجة المتوفاة؟
4.	هل يمنح القانون الأزواج سلطة إدارية متساوية للتصرف في الممتلكات أثناء الزواج؟
5.	هل ينص القانون على تقييم المساهمات العينية داخل الأسرة؟
الحصول على معاش تقاعدي	
1.	هل الأعمار التي يمكن فيها للرجال والنساء التقاعد بمزايا معاشات تقاعد كاملة متساوية؟
2.	هل الأعمار التي يمكن فيها للرجال والنساء التقاعد بمزايا معاشات تقاعد جزئية متساوية؟
3.	هل أعمار التقاعد الإلزامية متساوية للرجال والنساء؟
4.	هل ينص القانون بشكل صريح على اعتمادات تقاعدية لفترات رعاية الطفل؟

المصدر: فريق تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

تم احتساب درجة التقييم الكلية لبوليفيا على أساس المتوسط غير المُرجَّح لكل درجاتها على مستوى المؤشرات الثمانية بالاعتماد على مقياس من صفر إلى 100، حيث درجة 100 هي الأفضل. وسجَّلت بوليفيا درجة تقييم 82.50 نقطة. ويُمكن الاطلاع على درجات التقييم لكل اقتصاد من الاقتصادات التي يتضمنها المؤشر وعددها 187 في جدول بيانات الاقتصادات.

## ما الذي يتم قياسه ولماذا؟

يستند مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون إلى علاقات ذات دلالة إحصائية بين مكونات المؤشر ونواتج متعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، ولاسيما مشاركة النساء في القوى العاملة، وكذلك بنواتج مهمة أخرى.<sup>3</sup>

بالإضافة إلى العلاقة بين المؤشرات والنواتج، يعتمد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون على مراجعة شاملة للأدبيات الاقتصادية لدعم كل مؤشر (الشكل 2). وتظهر هذه المراجعة كيف تُؤثِّر التشريعات في تكافؤ الفرص المتاحة للنساء في مختلف مراحل حياتهن المهنية، وكذا آثارها على النواتج الاقتصادية.

وأخيراً، فإن كل فئة من فئات مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون يدعمها الإطار القانوني الدولي لحقوق المرأة كما هو مُبيَّن في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

## مؤشرات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون وما يوافقها من النواتج الاقتصادية

### الشكل 2

تعد القيود على حرية النساء المتزوجات في السفر والتنقل مؤشراً واضحاً على ملكيتهن للأصول والموارد ومشاركتهن في الأيدي العاملة (هتون وجنسنوبوس ونلسون نونيز 2019).	حرية التنقل
في الولايات المتحدة، قد يُؤثِّر التحرش الجنسي تأثيراً سلبياً في المسار المهني للمرأة (ماكلوغلبن أوجين وبلاكستون 2017). وفي المقابل، ترتبط التشريعات المناهضة للتمييز والتفرقة في المعاملة ارتباطاً إيجابياً بتوظيف المرأة ودخلها في المملكة المتحدة (زابالزا وتزاناتوس 1985).	البداية بعمل
قد تبيَّن أن القيود على شغل وظائف مُعيَّنة في الاتحاد الروسي (أوغلوبلين 1999؛ وأوغلوبلين 2005)، والقيود على ساعات العمل ليلاً في تايوان الصين (زفجليتشي وروجرز 2003) ترتبط ارتباطاً سلبياً بتوظيف الإناث.	الحصول على أجر
خلصت دراسة شملت 143 اقتصاداً إلى أن التمييز القانوني الذي يتعرض له النساء، ومن ذلك القيود على قدرتهن أن يصبحن رب الأسرة، يرتبط ارتباطاً سلبياً بمشاركة النساء في القوة العاملة (جونزاليس وآخرون 2015). وكان إلغاء هذه القيود في الولايات المتحدة عاملاً في زيادة مشاركة النساء في الأيدي العاملة دون خفض أجورهن (غولدن وأوليفيتي، 2013).	الزواج
يزداد احتمال عودة المرأة للعمل إذا كان القانون ينص على منحها عطلة وضع (بيرجر ووالدفوجل 2004). مع أن الشواهد على تأثير عطلة الأبوة وعطلة والديين متفاوتة، فإن وجود نظام عطلة والديين شجَّع النساء على العودة للعمل في المملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان (والدفوجل وهيجوتشي وآبي 1999).	إنجاب الأطفال
ربما كان لقانون تكافؤ فرص الائتمان تأثير إيجابي على قدرة المرأة على الحصول على تمويل عقاري في الولايات المتحدة (لاد 1982). في الاقتصادات النامية، يرتبط إمكان الحصول على حساب مصرفي ارتباطاً قوياً بمشاركة النساء في الأيدي العاملة (فيلد وآخرون 2016).	إدارة الأعمال
بالنسبة للنساء الريفيات في تزايبا، يرتبط تحسين حقوق الملكية والمبرات ارتباطاً إيجابياً بدخل المرأة وتوظيفها (بيتمان 2011). وبالمثل، ساعد الإصلاح القانوني الذي فرض مساواة النساء بالرجال في حقوق المبرات في الهند على زيادة مشاركة النساء في سوق العمل (هيت وتان 2018).	التصرف في الممتلكات
في الصين، يُقلِّل التقاعد المبكر للنساء من رفاهيتهن بالمقارنة بالرجال، إذ إن النساء في عمر 60 عاماً فأكثر يحصلن تقريباً على نصف قيمة معاشات التقاعد الاجتماعية للرجال (لي وزهاو وزو 2017، وزهاو وزهاو 2018).	الحصول على معاش تقاعدي

ملاحظة: يمكن الاطلاع على استعراض كامل للدراسات ذات الصلة في (روي 2019).



وتستند الأسئلة الخاصة بالتحرش الجنسي التي تدرج تحت مؤشر البدء بعمل، والأسئلة الخاصة بالطلاق والعنف الأسري التي تدرج تحت مؤشر الزواج، والأسئلة الخاصة باعتماد فترات رعاية الطفل التي تدرج تحت مؤشر الحصول على معاش تقاعدي، إلى قانون المعاهدات الدولية الذي يكمله إعلان الأمم المتحدة حول القضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات العامة للجنة اتفاقية سيداو. وتستند الأسئلة الخاصة بعبطة الوضع مدفوعة الأجر (الأمومة) التي تدرج تحت مؤشر إنجاب الأطفال إلى معيار اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 183 لعام 2000 حول حماية الأمومة. ويمكن الاطلاع على جدول يعرض كل المؤشرات الثمانية والأسئلة المرتبطة بها في إطار ما يوافقها من حقوق الإنسان في مذكرات البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون: <http://wbl.worldbank.org>.

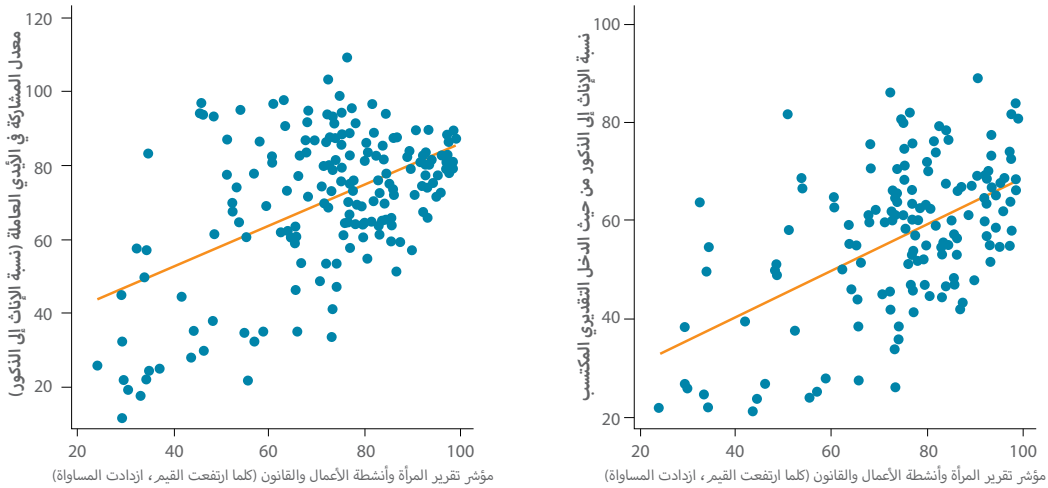
## كيف تؤثر الفروق القانونية على أساس النوع الاجتماعي على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي؟

يُتيح تكافؤ الفرص للمرأة اتخاذ القرارات الأنسب لتحقيق مصلحتها ومصلحة أسرته ومجتمعها، لكن الفرص المتساوية في الحصول على وظيفة أو بدء نشاط تجاري غير موجودة حيثما تنتشر الفروق القانونية على أساس النوع الاجتماعي. وتحد القيود القانونية من قدرة المرأة على اتخاذ قرارات اقتصادية، وقد تكون لها تبعات وعواقب واسعة. فعلى سبيل المثال، قد تقرر المرأة ألا تعمل في اقتصاد يصعب فيه القانون عليها ذلك، أو حيثما تتقاضى أجراً أقل من الرجل عن أداء أعمال مماثلة (الشكل 3).

ولكن الإصلاح سعياً إلى تحقيق المساواة القانونية في النوع الاجتماعي قد يُشجّع مزيداً من النساء على العمل. وتُظهر البيانات أنه في الاقتصادات السائرة على طريق الإصلاح ارتفعت مشاركة النساء في القوى العاملة كنسبة مئوية من القوى العاملة الإجمالية بمقدار 0.70 نقطة مئوية، أما في الاقتصادات التي لا تُطبّق إصلاحات فإنها ارتفعت بمقدار 0.21 نقطة مئوية فحسب، وهو فارق يبلغ 0.49 نقطة مئوية.

### يزداد عدد النساء اللاتي يعملن مع زيادة تكافؤ الفرص، وحيثما يعملن يحصلن على أجور أفضل

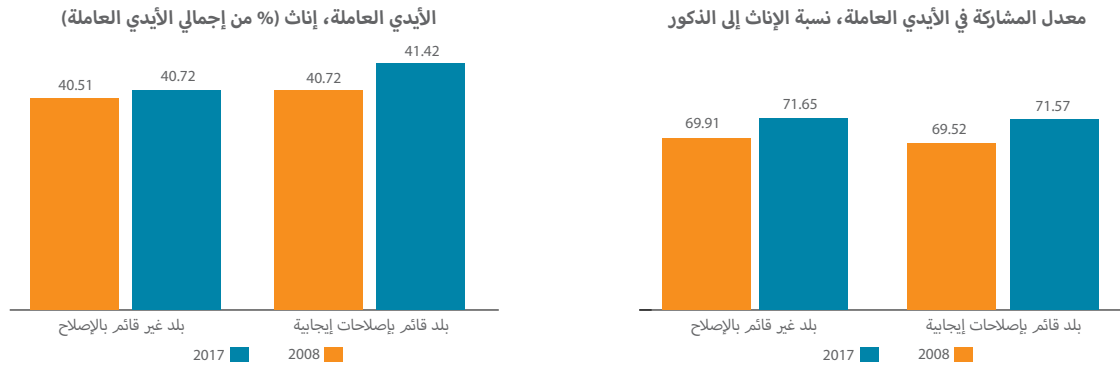
الشكل 3



المصادر: قواعد بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، ومؤشرات التنمية العالمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي.

ملاحظة: تعد العلاقات الإيجابية بين متوسط درجات التقييم لمؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون على مدى عشر سنوات، ونسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة، وبين متوسط درجات التقييم لمؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون على مدى عشر سنوات ونسبة الإناث إلى الذكور من حيث الدخل التقديري المكتسب ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بعد ضبط لوغريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي. وتظل هذه العلاقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% حتى بعد ضبط نسبة الإناث إلى الذكور في معدل الالتحاق الكلي بالتعليم الثانوي، ونسبة الإناث إلى الذكور في السكان، وإجمالي سكان الحضر (%). ومعدل الخصوبة الإجمالي (عدد المواليد لكل امرأة). علماً بأن قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية هي مصدر المتغيرات الضابطة، وتستند تحليلات الانحدار إلى 159 اقتصاداً و136 اقتصاداً أُتيحت بشأنها بيانات. ولا يجب تفسير هذه العلاقات على أنها علاقات سببية.

## يلتحق عدد أكبر من النساء بالقوى العاملة بوجه عام وبالمقارنة بالرجال في الاقتصادات التي تُطبَّق إصلاحات



المصادر: قواعد بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، ومؤشرات التنمية العالمية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن مزيداً من النساء يلتحقن بالقوى العاملة بوجه عام في الاقتصادات التي تُطبَّق إصلاحات من أجل تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي.

وارتفع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة مقارنة بالرجال أيضاً بمقدار 2.05 نقطة مئوية في الاقتصادات السائرة على طريق الإصلاح، أمّا في الاقتصادات التي لا تُطبَّق إصلاحات فإنها ارتفعت بمقدار 1.74 نقطة مئوية، وهو فارق يبلغ 0.31 نقطة مئوية. ويعني هذا أنه من المرجح أن يلتحق عدد أكبر من النساء بالقوى العاملة بالمقارنة بالرجال في الاقتصادات التي تُطبَّق إصلاحات من أجل تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي (الشكل 4).

### أين توجد التشريعات الأفضل أو الأسوأ بالنسبة للنساء؟

يبلغ المتوسط العالمي لدرجات تقييم المؤشر 74.71، وهو ما يشير إلى أنه في المتوسط يفتقر ربع المجالات التي تخضع للدراسة إلى المساواة في النوع الاجتماعي، ولكن هناك ستة اقتصادات – هي بلجيكا والدانمرك وفرنسا ولاتفيا ولكسمبورغ والسويد – سجّلت درجة تقييم 100، وهو ما يعني أن المرأة تتمتع بوضع قانوني مساو لوضع الرجل في جميع المؤشرات الثمانية في هذه الاقتصادات (الجدول 2).

ومن بين الاقتصادات التسعة والثلاثين التي سجّلت درجة تقييم 90 أو أكثر، هناك 26 اقتصاداً من الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وثمانية من منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، واثنان من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (باراغواي وبيرو)، أما الثلاثة الباقية فهي من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (تايوان، الصين) ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مالطا)، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء (موريشيوس).

سجّلت الاقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعلى معدل بمتوسط درجات تقييم عالمي قدره 93.54، تليها منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (84.70) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (79.09)، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (70.73). وسجّلت اقتصادات منطقة أفريقيا جنوب الصحراء درجة متوسط إقليمي قدرها 69.63، والاقتصادات في منطقة جنوب آسيا درجة متوسط إقليمي قدرها 58.36. وسجّلت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى درجة متوسط إقليمي قدرها 47.37، وهو ما يعني أن هذه المنطقة تشهد في المتوسط عدم مساواة في النوع الاجتماعي على الأقل في نصف المجالات الخاضعة للقياس (الشكل 5).

عند التصنيف حسب مستوى الدخل، نجد أن الاقتصادات مرتفعة الدخل سجّلت أعلى متوسط درجة تقييم قدره 82.86. وأمّا الاقتصادات في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل فقد سجّلت درجة متوسط تقييم قدرها 75.93. وسجّلت الاقتصادات في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل درجات تقييم متقاربة جداً بلغت 68.74 و67.56 على التوالي.

## درجات تقييم مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

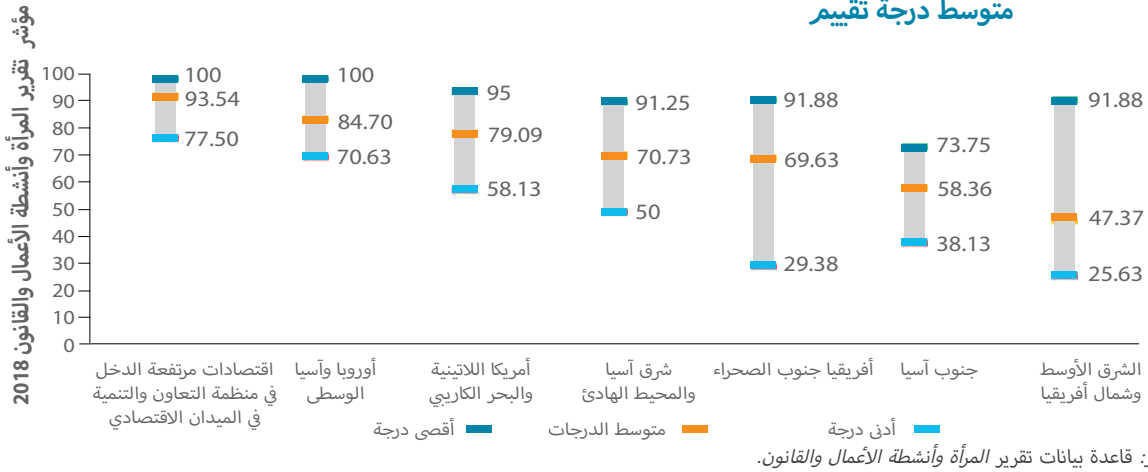
### الجدول 2

درجة التقييم	الاقتصاد	درجة التقييم	الاقتصاد	درجة التقييم	الاقتصاد
70.63	أوزبكستان	83.75	ملاي	100	بلجيكا
70	جمهورية الكونغو الديمقراطية.	83.75	الولايات المتحدة	100	الدانمرك
69.38	أنتيغوا وبربودا	83.13	أرمينيا	100	فرنسا
69.38	بوتان	83.13	منغوليا	100	لاتفيا
68.75	نيجيريا	82.50	بوليفيا	100	لكسمبورغ
68.13	غينيا	82.50	سنغافورة	100	السويد
68.13	جامايكا	82.50	سويسرا	97.50	النمسا
68.13	سانت كيتس ونيفس	81.88	البرازيل	97.50	كندا
68.13	سانت فنسنت وجزر غرينادين	81.88	الجيل الأسود	97.50	إستونيا
66.25	تشاد	81.88	طاجيكستان	97.50	فنلندا
66.25	غينيا الاستوائية	81.88	فيتنام	97.50	اليونان
66.25	فانواتو	81.25	الفلبين	97.50	أيرلندا
65.63	سري لانكا	81.25	بورنيو ريكو	97.50	البرتغال
65.63	سورينام	80.63	إسرائيل	97.50	إسبانيا
64.38	إندونيسيا	80.63	رواندا	97.50	المملكة المتحدة
63.75	إسواتيني	80	كوستاريكا	96.88	أستراليا
63.75	السنغال	80	تيمور -ليشتي	96.88	أيسلندا
63.13	سيراليون	79.38	بلجي	96.88	صربيا
62.50	دومينيكا	79.38	جورجيا	95	بيرو
62.50	بابوا غينيا الجديدة	79.38	اليابان	94.38	كرواتيا
61.25	ولايات ميكرونيزيا الاتحادية.	79.38	بنما	94.38	الجمهورية التشيكية
60.63	بوتسوانا	79.38	تركيا	94.38	إيطاليا
59.38	جيبوتي	78.75	أذربيجان	94.38	هولندا
58.75	جزر القمر	78.75	بيلاروس	94.38	الترونج
58.75	لبنان	78.75	أوكرانيا	94.38	باراغواي
58.75	جزر مارشال	78.75	زامبيا	94.38	الجمهورية السلوفاكية
58.75	بالاو	78.13	كوت ديفوار	93.75	بلغاريا
58.75	توغا	77.50	شيلي	93.75	هنغاريا
58.75	تونس	77.50	سان مارينو	93.75	ليتوانيا
58.13	غابون	77.50	ترينيداد وتوباغو	93.75	بولندا
58.13	هايتي	76.88	أنغولا	91.88	ألمانيا
57.50	الجزائر	76.88	بوركينا فاسو	91.88	كوسوفو
56.88	الكاميرون	76.88	جمهورية فيرغيز	91.88	مالطة
56.88	جزر سليمان	76.88	موزامبيق	91.88	موريشيوس
56.25	ليبيا	76.88	ساو تومي وبرنسيبي	91.25	ألبانيا
56.25	ميانمار	76.25	الأرجنتين	91.25	نيوزيلندا
54.38	مالي	76.25	الصين	91.25	تايبان، الصين
53.13	بروناي دار السلام	76.25	سيشل	90.63	رومانيا
53.13	نيبال	75.63	كازاخستان	90.63	سلوفينيا
53.13	النيجر	75	كمبوديا	89.38	إكوادور
50.63	مصر	75	غانا	89.38	سانت لوسيا
50	ماليزيا	75	هندوراس	88.75	قبرص
49.38	بنغلاديش	75	ليبيريا	88.75	الجمهورية الدومينيكية
46.88	الضفة الغربية وقطاع غزة	75	تايلند	88.75	السلفادور
46.25	جمهورية الكونغو	74.38	بن	88.75	أوروغواي
46.25	باكستان	74.38	فيجي	88.13	البوسنة والهرسك
45.63	جنوب السودان	74.38	غامبيا	88.13	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
44.38	عمان	73.75	بربادوس	88.13	مقدونيا الشمالية
41.88	العراق	73.75	ملديف	88.13	جنوب أفريقيا
41.88	موريتانيا	73.75	ساموا	86.88	غيانا
38.13	أفغانستان	73.13	بوروندي	86.88	زيمبابوي
37.50	البحرين	73.13	المغرب	86.25	كابو فيردي
36.25	غينيا-بيساو	73.13	الاتحاد الروسي	86.25	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
35	الأردن	73.13	أوغندا	86.25	المكسيك
35	الكويت	72.50	كيريباتي	86.25	ناميبيا
34.38	سوريا	72.50	ليسوتو	86.25	نيكاراغوا
32.50	قطر	71.88	إريتريا	85	كولومبيا
31.25	إيران	71.88	إثيوبيا	85	كوريا
29.38	السودان	71.88	غرينادا	84.38	مولدوفا
29.38	الإمارات العربية المتحدة	71.88	مدغشقر	84.38	تزانيا
25.63	السعودية	71.25	جمهورية افريقيا الوسطى	84.38	توغو
		71.25	الهند	83.75	جزر البهاما
		70.63	غواتيمالا	83.75	كينيا

المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

## الشكل 5

### تُسجَل الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعلى متوسط درجة تقييم



## كيف تطورت القوانين على مدار السنوات العشر الماضية؟

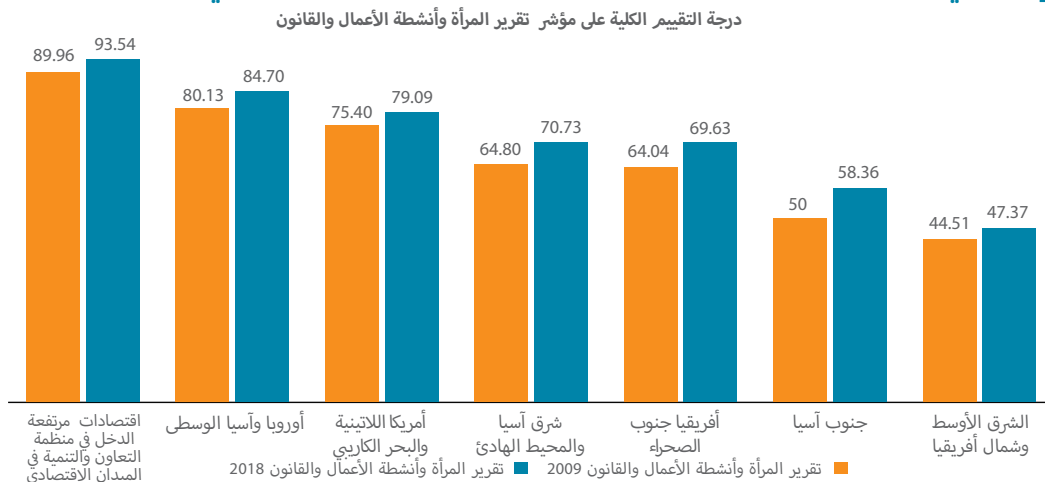
بين العامين 2008 و2017، رصد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون قيام 131 اقتصادا بسن 274 إصلاحا من أجل تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي في المؤشرات الثمانية. وأدّت هذه الإصلاحات إلى زيادة قدرها 4.65 نقطة في درجة المتوسط العالمي من 70.06 قبل عشر سنوات إلى 74.71 في عام 2017.

وحدثت أكبر زيادة في درجة المتوسط الإقليمي في منطقة جنوب آسيا التي شهدت زيادة قدرها 8.36، تليها شرق آسيا والمحيط الهادئ بزيادة قدرها 5.93 نقطة، وأفريقيا جنوب الصحراء بزيادة قدرها 5.59 نقطة.

وسجّلت الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدنى زيادة في المتوسط الإقليمي، إذ لم يرتفع سوى بمقدار 2.86 نقطة على مدى عشر سنوات، وهو ما زاد الفجوة القانونية في النوع الاجتماعي بين المنطقة وبقية العالم (الشكل 6).

## الشكل 6

### في المتوسط، أصبحت المعاملة القانونية للنساء تتسم بمزيد من التكافؤ في كل منطقة



كان الاقتصاد الذي حقق أكبر تحسُّن هو جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي سجَّل درجة تقييم قدرها 42.50 نقطة قبل عشر سنوات وزادت درجة تقييمه بمقدار 27.50 نقطة حيث وصلت إلى 70 في عام 2017، مقتربا بذلك من المتوسط العالمي (الشكل 7).

ويُعود هذا التحسُّن جزئيا إلى إصلاحات تتيح للنساء المتزوجات تسجيل شركات، وفتح حسابات مصرفية، وتوقيع العقود، والحصول على وظائف، واختيار مكان سكنهن مثلما يفعل الرجال. وأُلغيت أيضا الأحكام القانونية التي تلزم الزوجات بطاعة أزواجهن، وبالمثل القيود على عمل النساء في قطاعات معينة، منها التعدين والتصنيع والإنشاءات. وتم أيضا تطبيق قاعدة عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي في التوظيف والحصول على الائتمان.

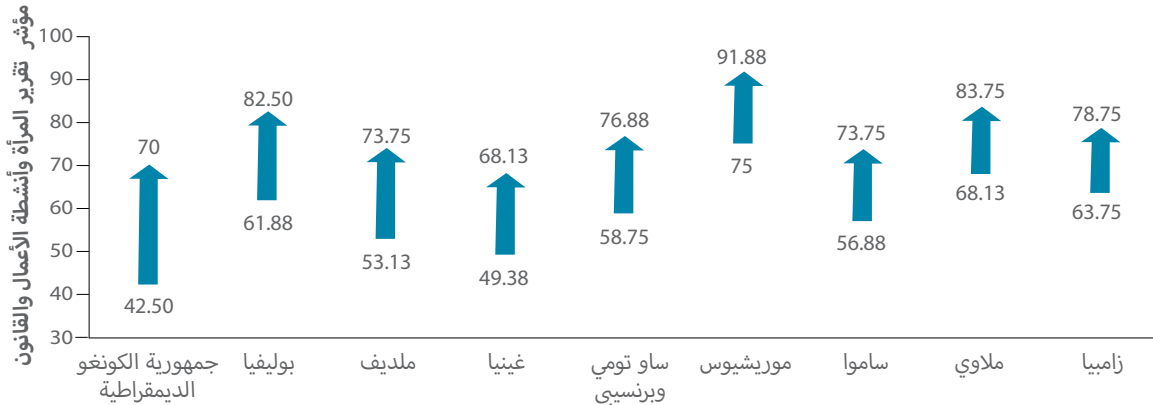
وهناك من بين الاقتصادات الأخرى الأكثر تطبيقا للإصلاحات بوليفيا، وغينيا، وملاوي، وجزر ملديف، وموريشيوس، وساموا، وساو تومي وبرنسيبي، وزامبيا.

وشهد أيضا بعض الاقتصادات الأكثر تطبيقا للإصلاحات تحسينات في نواتج ذات صلة. فعلى سبيل المثال، في عام 2008، قامت موريشيوس بإصلاحات في مجالات البدء بعمل، وإنجاب الأطفال، وإدارة الأعمال وذلك بسن سبل انتصاف مدنية على إثر التحرش الجنسي في أماكن العمل، وحظر فصل العاملات الحوامل، وسن نظام عطلة الأبوة مدفوعة الأجر، وحظر التمييز في الحصول على الائتمان على أساس النوع الاجتماعي. وفي عام 2013، أجرت موريشيوس إصلاحا في مجال الحصول على أجر بفرض المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية. وأخيرا، في عام 2015، أجرت مرة أخرى إصلاحا في مجال إنجاب الأطفال برفع مدة عطلة الوضع مدفوعة الأجر من 12 أسبوعا إلى 14 أسبوعا.

ويفضل هذه التعديلات القانونية، تحسنت درجة تقييم موريشيوس بمقدار 16.88 نقطة. وخلال الفترة نفسها، زاد أيضا معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في موريشيوس بمقدار 6.82 نقطة مئوية بالمقارنة بمعدل الرجال (الشكل 8).

بالمثل، زادت درجة تقييم ساو تومي وبرنسيبي بمقدار 18.13 نقطة خلال فترة العشر سنوات، حيث أجرت إصلاحا في مجال الزواج في عام 2009 بسن قانون يتعلق بالعنف الأسري. وفي عام 2012، أجرت إصلاحا في مجال البدء بعمل بتنفيذ قانون للتحرش الجنسي في أماكن العمل وما يصاحبه من فرض عقوبات جنائية. وفي عام 2014، أجرت إصلاحا في مجال الحصول على معاش تقاعدي بتطبيق المساواة في الأعمار التي يحق فيها للرجال والنساء الحصول على مزايا معاشات التقاعد الكاملة وأعمار تقاعدهم الإلزامي. وخلال الفترة نفسها، زاد أيضا معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في موريشيوس بمقدار 1.75 نقطة مئوية بالمقارنة بمعدل الرجال (الشكل 9).

## الشكل 7 أكثر الاقتصادات تطبيقا للإصلاحات هي من أفريقيا جنوب الصحراء

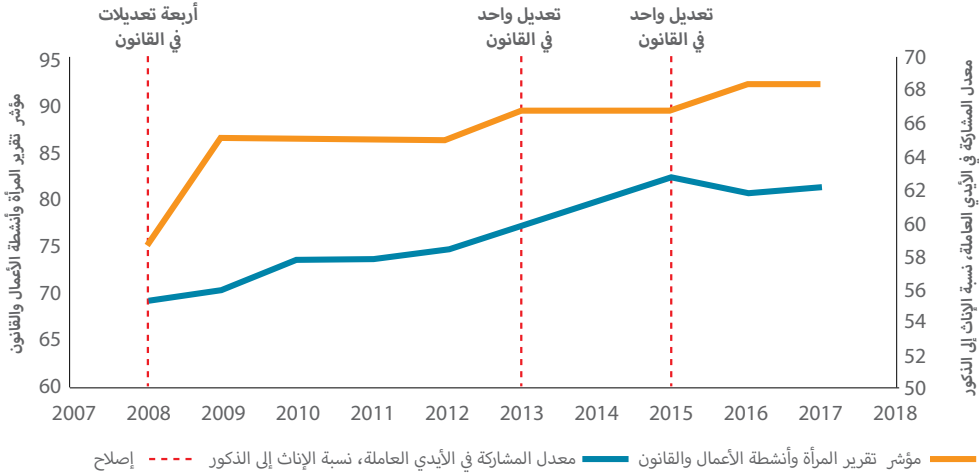


↑ تغيّر في درجة التقييم على مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون بين عامي 2009 و 2018

المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

## الشكل 8

### أجرت موريشيوس ستة تعديلات قانونية وشهدت زيادة النساء العاملات بالمقارنة بالرجال

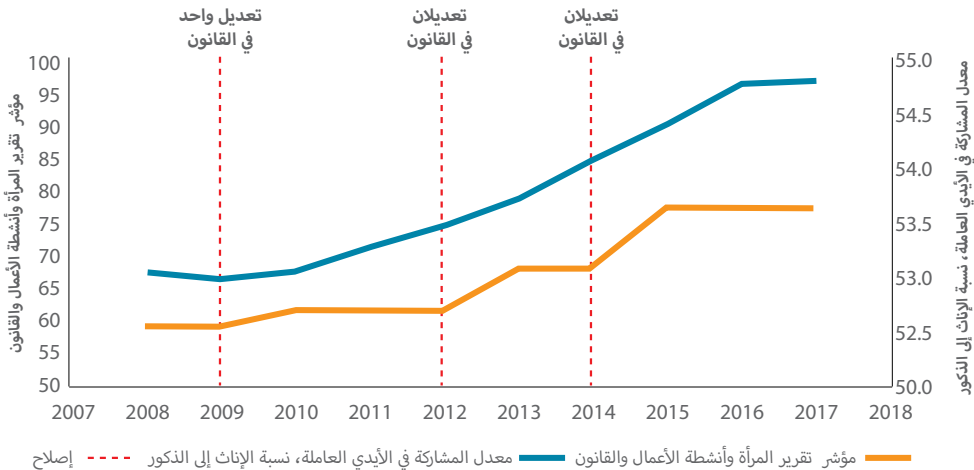


المصادر: قواعد بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، ومؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظة: تُمَثِّل الخطوط الرأسية السنوات التي حدثت فيها تعديلات للقانون، وليس دورات بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون التي لا تتسق بشكل كامل مع السنة التقويمية.

## الشكل 9

### أجرت ساو تومي وبرنسيبي خمسة تعديلات قانونية وشهدت زيادة النساء العاملات بالمقارنة بالرجال



المصادر: قواعد بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، ومؤشرات التنمية العالمية..

ملاحظة: تُمَثِّل الخطوط الرأسية السنوات الفعلية التي حدثت فيها تعديلات للقانون، وليس دورات بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون التي لا تتسق بشكل كامل مع السنة التقويمية.

ولم يُطبَّق 56 اقتصادا من جميع المناطق ومستويات الدخل أي إصلاحات لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي خلال فترة العشر سنوات. ولم يُسجَل أيُّ منها درجة 100، وهو ما يشير إلى أنها جميعا لديها مجال للتحمُّن. ومن بين هذه الاقتصادات، لم يطبق أربعة وخمسون أي إصلاح على الإطلاق، لكن اثنين – هما البحرين وأوزبكستان – طبَّقا إصلاحات بعيدا عن المساواة في النوع الاجتماعي، مما أثر سلبا في درجات تقييمهما. فقد سنَّت البحرين تعديلات تتعلق بالشؤون الأسرية توصِّف الزوج بأنه رب الأسرة وتلزم الزوجة بطاعته. كما يتوجب أيضا على المرأة أن تتبع زوجها إلى منزل الزوجية ولا يمكنها أن تغادره أو تعمل خارجه إلا لغرض مُحدَّد. أمَّا أوزبكستان، فقد فرضت أعمارا للتقاعد الإلزامي غير متساوية بين الرجال والنساء.

## التقدم المحرز عبر المناطق وداخلها

قامت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بأكبر عدد من الإصلاحات بين كل المناطق بتطبيقها 71 إصلاحا على مدار السنوات العشر الماضية. ومع أن هذا يعود جزئيا إلى كثرة عدد الاقتصادات في المنطقة، فإنه يُظهر أيضا أن أمام هذه الاقتصادات مجالا لتحسُّن من وضعها الأصلي.

وقد سجَّل أكثر من نصف الإصلاحات في أفريقيا جنوب الصحراء في مجالي البدء بعمل، والزواج. وداخل كل من هذه المؤشرات، كانت أكبر مجالات الإصلاح على مستوى القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة. فقد سنَّت خمسة اقتصادات – هي بوروندي وجزر القمر ورواندا وساو تومي وبرنسيبي وزامبيا – قوانين بشأن التحرش الجنسي في أماكن العمل والعنف الأسري. وسنَّت سبعة اقتصادات أخرى تشريعات تجرم التحرش الجنسي في أماكن العمل، وسنَّت ثمانية اقتصادات قوانين بشأن العنف الأسري.

قامت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بسبعة وأربعين إصلاحا على مدار العشر السنوات. وكان معظم هذه الإصلاحات في مجال الحصول على معاش تقاعدي. ومن بين الاقتصادات الأحد عشر التي أجرت إصلاحات في هذا المجال، هناك تسعة اقتصادات – هي ألبانيا وأذربيجان وبلغاريا وكرواتيا وكازاخستان ومولدوفا والجبل الأسود (مونتينيغرو) وصربيا وأوكرانيا – تقوم حاليا بتعديل تدريجي للأعمار التي يمكن فيها للرجال والنساء التقاعد بمزايا معاش كاملة. ومع أن تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون يُحصي هذه الإصلاحات، فإنه لا يُحتسب لهذه الاقتصادات تحقيق المساواة في أعمار التقاعد إلا عندما تصبح هذه الأعمار متساوية. على سبيل المثال، يجري تدريجيا تعديل الأعمار التي يمكن فيها للنساء والرجال التقاعد في صربيا، لكنها لن تصبح متساوية إلا في عام 2031.

وقامت الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باثني وأربعين إصلاحا، أمَّا الاقتصادات في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد طبَّقت 39 إصلاحا. وحدثت معظم الإصلاحات في المنطقتين في مجال إنجاب الأطفال، لكن أنماط الإصلاح اختلفت. ففي الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تركَّزت الإصلاحات على سنِّ عطلة الأبوة والعطلة الوالدية مدفوعة الأجر، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تمثَّلت الإصلاحات غالبا في إطالة مدة عطلة الوضع (الأمومة).

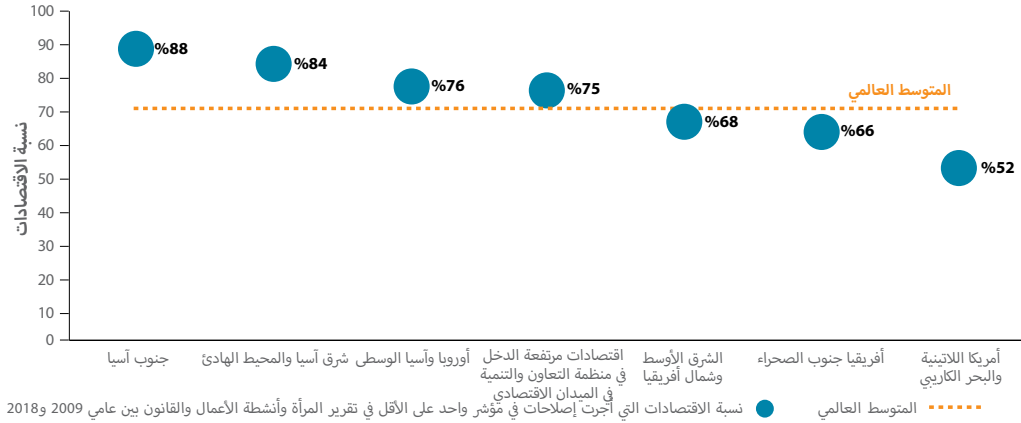
وتم تطبيق 38 إصلاحا في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تركَّزت على قوانين تتعلق بالعنف ضد المرأة. وأجرت تسعة اقتصادات إصلاحات في مجال الزواج وذلك بسنِّ تشريعات متعلقة بالعنف الأسري: فيجي، وكيريباتي، وجزر مارشال، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وتيمور ليشتي، وتونغا، وفانواتو.

وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطبيق 19 إصلاحا كان مجال التغيير المركزي فيها هو الزواج. فقد سنَّت أربعة اقتصادات – الجزائر والبحرين ولبنان والمملكة العربية السعودية – قوانين تتعلق بالعنف الأسري رصدها هذا المؤشر. وأجرى العراق أكثر التعديلات نحو تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي في المنطقة، مما يعكس نمطا للإصلاح في اقتصادات ما بعد الصراع.

وشهدت منطقة جنوب آسيا أقل عدد للإصلاحات وهو 18، لكنها سجَّلت أيضا أعلى نسبة مئوية للاقتصادات المطبقة لإصلاحات بلغت 88% (الشكل 10). فقد أجرت ستة اقتصادات في جنوب آسيا إصلاحات في مجال البدء بعمل بسنِّ قوانين بشأن التحرش الجنسي في أماكن العمل: أفغانستان وبنغلاديش والهند وملديف ونيبال وباكستان.

## الشكل 10

### سجّلت جنوب آسيا أعلى نسبة مئوية للاقتصادات المطبقة لإصلاحات



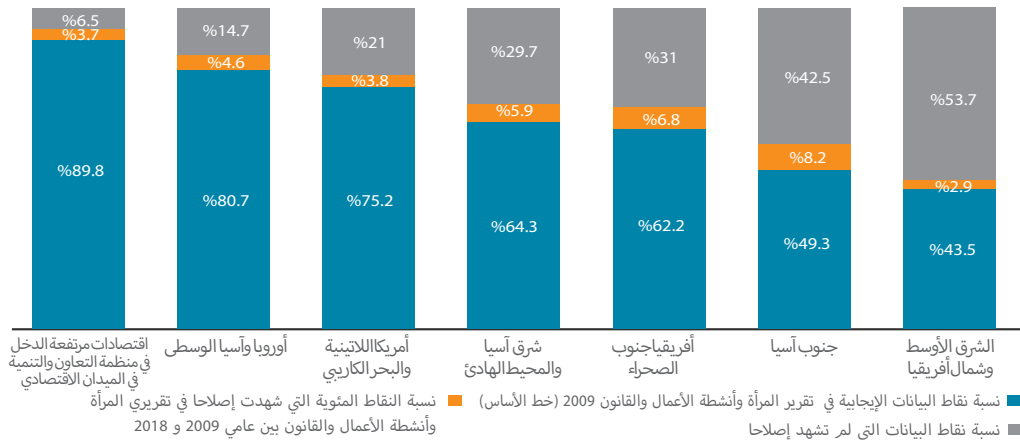
وسجّلت شرق آسيا والمحيط الهادئ ثاني أعلى نسبة مئوية للاقتصادات المطبقة لإصلاحات بلغت 84%، وقام 76% من الاقتصادات في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بإجراء إصلاحات. كما وقام بذلك 75% من الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و66% من الاقتصادات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وأخيراً، قام بالإصلاح 68% من الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و52% من الاقتصادات في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ويوضح النظر إلى نقاط البيانات لكل منطقة، سواء أُجريت فيها إصلاحات أم لا، خط الأساس، ووتيرة الإصلاح، والفجوة المتبقية. فعلى سبيل المثال، في الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كان خط الأساس للمساواة القانونية في النوع الاجتماعي في عام 2008 قريباً من 90%، لكنه تم سد ثلث الفجوة المتبقية تقريباً على مدار السنوات العشر الماضية بفضل نقاط البيانات التي أُجريت فيها الإصلاحات (الشكل 11).

## الشكل 11

### شهدت الاقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أقل فجوة قانونية في النوع الاجتماعي، وسدت ثلث الفجوة التي كانت موجودة من قبل

نسبة النقاط المئوية



ملاحظة: الحد الأقصى الممكن لعدد نقاط البيانات الإيجابية في أفريقيا جنوب الصحراء هو 1645، وفي الاقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 1120، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 1085، وفي أوروبا وآسيا الوسطى وشرق آسيا والمحيط الهادئ هو 875، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 665، وفي جنوب آسيا 280.



## الإصلاحات حسب المؤشر

تُقدّم الأقسام التالية عرضاً عاماً للإصلاحات الرئيسية في كل من المؤشرات الثمانية. ولأغراض الحساب، تم احتساب إصلاح واحد حيثما أُجرت الاقتصادات تعديلات في عدة من نقاط البيانات داخل مؤشر واحد. على سبيل المثال، في مؤشر الحصول على أجر، ألغت كولومبيا القيود على عمل النساء في قطاع التعدين وعلى عمل النساء في وظائف تعتبر خطيرة أو شاقة أو غير ملائمة أخلاقياً. وتُحتسب هذه الإجراءات إصلاحاً واحداً لكولومبيا في مؤشر الحصول على أجر.

## حرية التنقل

يقيس مؤشر حرية التنقل القيود على حرية الحركة، بما في ذلك ما إذا كان بمقدور المرأة أن تقرر بصورة مستقلة أين تذهب وتساfer وتساكن. شهد مؤشر حرية التنقل على مدار السنوات العشر الأخيرة ثاني أقل عدد من الإصلاحات بين كل المؤشرات الثمانية، إذ إنه سجّل تسعة إصلاحات فقط.

وألغت أفغانستان شرط أن تكون المرأة المتزوجة في صحة زوجها أو أن تحصل على إذن مكتوب منه لاستخراج جواز سفر. ولم تعد كوت ديفوار تشترط أن تقدم النساء المتزوجات شهادة الزواج عند طلب الحصول على جواز سفر، وهي خطوة مرهقة في بلد تكثر فيه الزيجات غير الموثقة رسمياً. وألغى قانون جواز السفر الجديد في العراق شرط أن يصحب المرأة دون الأربعين من العمر ولي أمرها عند طلبها الحصول على جواز سفر. وأخيراً، بعد قرار من المحكمة الدستورية، عدّلت الكويت قانون جوازات السفر، فلم تعد موافقة الزوج شرطاً لحصول المرأة المتزوجة على جواز سفر مستقل.

وأجرت جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وهندوراس ونيكاراغوا ورواندا وتوغو جميعاً تعديلات لقوانين الأسرة تسمح للمرأة باختبار مكان سكنها مثلما يفعل الرجل. وقبل ذلك كان الزوج هو الذي يختار مسكن الأسرة وعلى الزوجة أن تعيش فيه. وقد نتج العديد من هذه الإصلاحات عن مؤشر النوع الاجتماعي في الاقتصاد، التابع لمؤسسة التصدي لتحديات الألفية، ذلك المؤشر الذي يقيس مدى التزام الحكومات بتعزيز المساواة في النوع الاجتماعي في الاقتصادات منخفضة الدخل والشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل استناداً إلى بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

## البدء بعمل

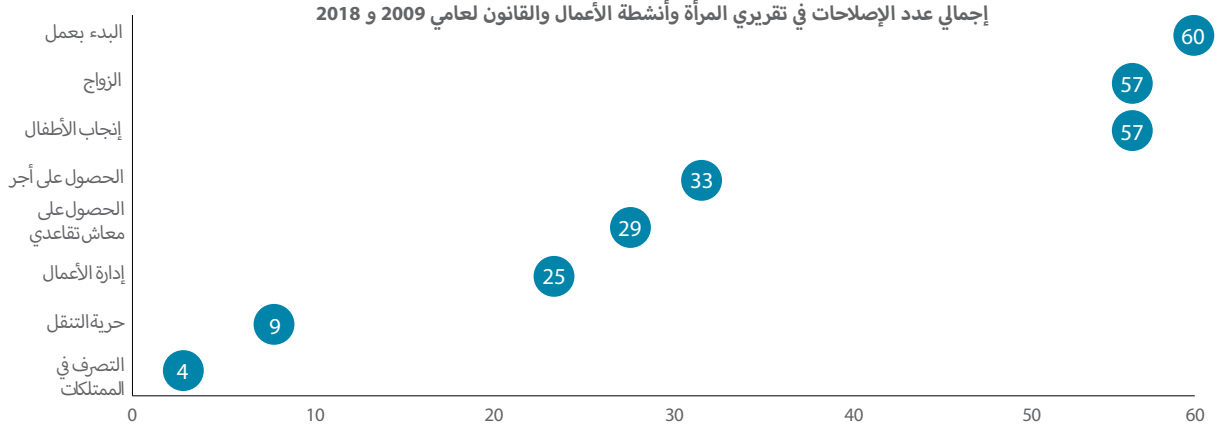
يتناول مؤشر البدء بعمل تحليل القوانين التي تؤثر على قرارات النساء بدخول سوق العمل. وشهد هذا المؤشر أكبر عدد من الإصلاحات على مدار السنوات العشر الماضية (الشكل 12). وأجرت أربعة اقتصادات – بوليفيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وتوغو – إصلاحات لتمكين النساء من الحصول على وظيفة أو مزاولة نشاط تجاري أو مهنة دون اشتراط الحصول على إذن.

سنّ 35 اقتصاداً عبر كل المناطق قوانين تتعلق بالتحرش الجنسي لحماية النساء في أماكن العمل (الشكل 13). من بينها خمسة اقتصادات – الأرجنتين وبنغلاديش وجورجيا وماليزيا ومولدوفا – سنت قوانين لمواجهة التحرش الجنسي لكنها لم تنص على عقوبات جنائية أو وسائل انتصاف مدنية في حال انتهاك هذه القوانين. ففي جورجيا مثلاً يُعرّف قانون المساواة في النوع الاجتماعي لعام 2010 التحرش الجنسي، وينص على أنه محظور، ولكنه لا يتضمن عقوبة جنائية للتحرش الجنسي، كما لا تستطيع الضحية مقاضاة الجاني للمطالبة بتعويض مدني.

علاوة على ذلك، سنّت تسعة اقتصادات قوانين تفرض عدم التمييز في التوظيف على أساس النوع الاجتماعي.

## حدثت أكثر الإصلاحات في مجال البدء بعمل

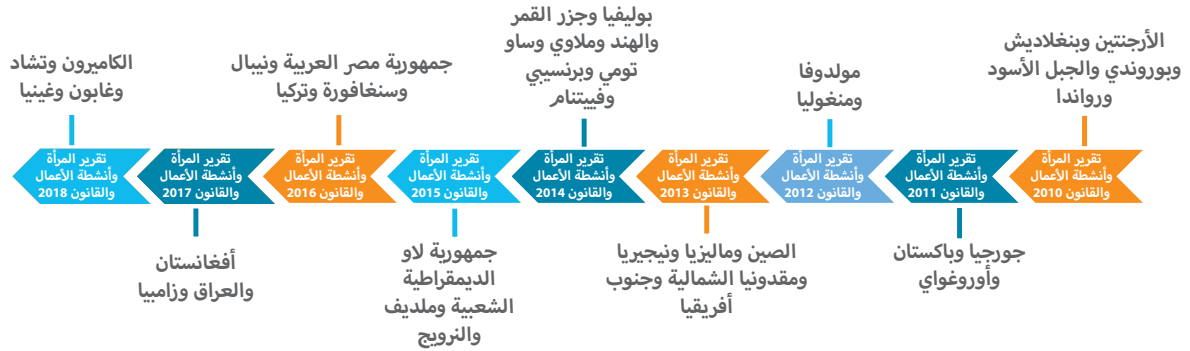
الشكل 12



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

## حظر خمسة وثلاثون اقتصادا التحرش الجنسي في أماكن العمل

الشكل 13



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

## الحصول على أجر

يقيس مؤشر الحصول على أجر القوانين التي تتناول التفرقة المهنية والفجوة في الأجور على أساس النوع الاجتماعي وفي هذا المؤشر، سُنَّ 13 اقتصاداً — ألبانيا وبلجيكا وبوليفيا وجزر القمر وغينيا الاستوائية ولبيريا وليبيا وموريشيوس والجبل الأسود (موتينيغرو) وصربيا وجنوب أفريقيا وفيتنام وزامبيا — قوانين تفرض المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية.

وأجرى 22 اقتصاداً إصلاحات لإزالة القيود على عمل المرأة، والحد بذلك من احتمال استبعاد النساء عن العمل في قطاعات معينة من الاقتصاد. ومن هذه الاقتصادات بلغاريا وكرواتيا وكيريباتي والفلبين وبولندا وتايوان الصين التي أزالَت جميع القيود على عمل المرأة.

علاوة على ذلك، أزالَت البحرين وبيروناي دار السلام وغيينيا وجامايكا وليبيا ومولدوفا وساموا وطاجيكستان القيود على عمل المرأة ليلا.

وألغت خمسة اقتصادات القيود على عمل المرأة في قطاعات مُعيَّنة. وأزالَت كولومبيا والجمهورية التشيكية القيود على عمل المرأة في قطاع التعدين. ورفعت جمهورية الكونغو الديمقراطية القيود على عمل المرأة في قطاع الإنشاءات والمصانع والتعدين. وألغت منغوليا القيود على عمل المرأة في قطاعات الإنشاءات، والطاقة، والمصانع، والتعدين، والنقل، والمياه. وأخيرا، أزالَت سلوفينيا القيود على عمل المرأة في مجال الإنشاءات. وقد حفَّزَ تطور استخدام التكنولوجيا في هذه القطاعات العديد من هذه الإصلاحات.

وألغت البوسنة والهرسك وكولومبيا وغيينيا وهنغاريا وساموا وفيتنام أيضا القيود على عمل المرأة في وظائف تعتبر خطرة أو شاقة أو غير مناسبة أخلاقيا.

غير أن فيتنام فرضت قيودا على عمل المرأة في مجالات الزراعة والإنشاءات والطاقة والنقل والمياه. إلا أن هذه التغييرات السلبية على المساواة في النوع الاجتماعي توازنت مع تغييرات إيجابية أخرى سعت إلى تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي وهو ما أدَّى إلى زيادة صافية في درجة تقييم فيتنام على مستوى المؤشر.

## الزواج

يقيس مؤشر الزواج القيود القانونية المتصلة بالزواج. وتم أكبر عدد من الإصلاحات في مؤشر الزواج من خلال سن قوانين تتعلق بالعنف الأسري. وأصدر 47 اقتصادا في جميع المناطق مثل هذه القوانين (الجدول 3). وكان تشديد التركيز على العنف ضد المرأة بعد برنامج عمل يبيِّن الذي حفَّزَ هذه الزيادة بما في ذلك خلال العقد الأخير.

وفي الوقت نفسه، منحت بوليفيا وإكوادور ومالطا ونيكارغوا جميعا النساء حقوق مساوية للرجال في الزواج مرة أخرى. ومنحت مالطا وتيمور ليشتي النساء حقوقا مساوية للرجال في الطلاق.

وألغت جمهورية الكونغو الديمقراطية المقتضى القانوني الذي يلزم الزوجات بطاعة أزواجهن. وسمحت كوت ديفوار وهندوراس ونيكاراغوا ورواندا وتوغو للمرأة بأن تكون ربة الأسرة.

### سَن سبعة وأربعون اقتصادا قوانين تتعلق بالعنف الأسري

### الجدول 3

المنطقة	الاقتصادات التي سنت تشريعات تتعلق بالعنف الأسري
شرق آسيا والمحيط الهادئ	فيجي وكيريباتي وجزر مارشال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وتيمور ليشتي وتونغا وفانواتو.
أوروبا وآسيا الوسطى	أذربيجان وبيلاروس وهنغاريا وكازاخستان ولاتفيا وليتوانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وطاجيكستان وأوكرانيا.
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	سورينام
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الجزائر والبحرين ولبنان والمملكة العربية السعودية
الاقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	بلجيكا والدانمرك وفرنسا وأيسلندا وهولندا
جنوب آسيا	بنغلاديش وبوتان وملديف ونيبال وباكستان
أفريقيا جنوب الصحراء	أنغولا وبنن وبوروندي وكابو فيردي وجزر القمر وغامبيا وغيينيا بيساو وكينيا وملديف وموزامبيق ورواندا وساو تومي وبرنسيبي وأوغندا وزامبيا.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

المنطقة	الاقتصادات التي طبقت عطلة الأبوة مدفوعة الأجر
شرق آسيا والمحيط الهادئ	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وميانمار وساموا وسنغافورة وتيمور ليشتي وفيتنام.
أوروبا وآسيا الوسطى	ألبانيا وبلغاريا وكوسوفو ومولدوفا ومقدونيا الشمالية وتركيا
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	بوليفيا والسلفادور والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وبيرو
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	جمهورية إيران الإسلامية
اقتصادات مرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	أستراليا وأيرلندا وإيطاليا والجمهورية الكورية ولكسمبورغ وهولندا وبولندا
جنوب آسيا	بوتان وملديف
أفريقيا جنوب الصحراء	غينيا الاستوائية وغامبيا وموريشيوس وسيشل

المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

## إنجاب الأطفال

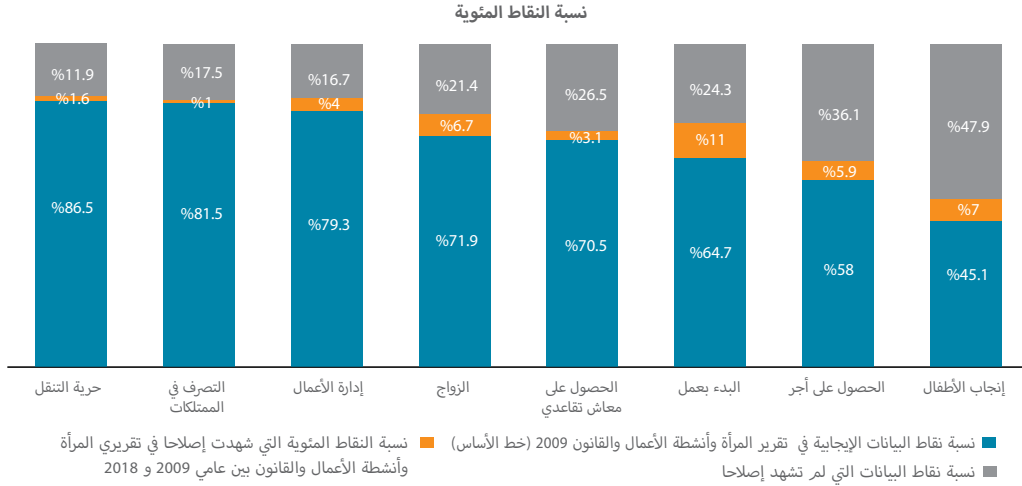
يدرس مؤشر إنجاب الأطفال القوانين التي تؤثر في عمل المرأة بعد الحمل. وشهد هذا المؤشر 57 إصلاحا خلال فترة العشر سنوات. فقد رفع 16 اقتصادا من مدة عطلة الوضع (الأمومة) مدفوعة الأجر لتصل إلى عتبة الأربعة عشر أسبوعا التي نصت عليها منظمة العمل الدولية. وإضافة إلى ذلك، سنَّ 33 اقتصادا عبر جميع المناطق نظام عطلة الأبوة مدفوعة الأجر (الجدول 4) وفي الوقت نفسه قامت أستراليا وتشيلي وفرنسا والجبل الأسود (مونتينيغرو) ونيوزيلندا، وبولندا والبرتغال وسنغافورة والمملكة المتحدة جميعا بسنَّ نظام العطلة الوالدية مدفوعة الأجر، وهي عطلة متاحة لأي من الأبوين لرعاية الأطفال. وأخيرا، حظرت جورجيا وموريشيوس والمكسيك وساموا فصل النساء الحوامل من العمل.

## إدارة الأعمال

يُحلّل مؤشر إدارة الأعمال القيود التي تقوض قدرة النساء على بدء أعمالهن الخاصة وإدارتها. وعلى مستوى هذا المؤشر، أجرت جمهورية الكونغو الديمقراطية إصلاحا لتمكين النساء من تسجيل منشآت الأعمال، وفتح حسابات مصرفية، وتوقيع العقود مثلما يفعل الرجال. وحظرت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا التمييز في المعاملة على أساس النوع الاجتماعي في الحصول على الائتمان، مثلما فعل 23 اقتصادا آخر عبر جميع المناطق معاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويتم تنفيذ الإصلاحات التي تحظر التمييز على أساس النوع الاجتماعي في الحصول على الائتمان من خلال مجموعة متنوعة من التشريعات تتراوح من قوانين عدم التمييز والمساواة على أساس النوع الاجتماعي إلى قوانين الائتمان وحماية المستهلك. فعلى سبيل المثال، سنّت ملديف قانون المساواة في النوع الاجتماعي في عام 2016، وهو يلزم المؤسسات المالية بضمان المساواة في النوع الاجتماعي في إمكانية الحصول على الخدمات والتسهيلات المالية.

## شهد مؤشر التصرف في الممتلكات أبطأ وتيرة للإصلاح



المصدر: قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون. ملاحظة: الحد الأقصى الممكن لعدد الإجابات بنعم في مؤشرات الزواج، وإنجاب الأطفال، والتصرف في الممتلكات هو 935، أمّا في مؤشرات حرية التنقل والبدء بعمل والحصول على أجر وإدارة الأعمال والحصول على معاش تقاعدي فهو 748.

## التصرف في الممتلكات

يفحص مؤشر التصرف في الممتلكات الفروق في النوع الاجتماعي في قوانين الملكية والميراث. سجّل المؤشر أربعة إصلاحات، أقل عدد من الإصلاحات بين كل المؤشرات الثمانية. منحت إكوادور النساء حقوق ملكية مساوية لحقوق الرجال. وأجرت مالي إصلاحا لقانون الميراث لمنح الأبناء والبنات حقوقا متساوية في الإرث من آبائهم وكذا الأزواج من الذكور والإناث من الزوج أو الزوجة المتوفاة. وأجرت تيمور ليشتي إصلاحا يمنح النساء حقوق ملكية مساوية لحقوق الرجال، ويضمن ألا يكون الزوج المتصرف الوحيد في ممتلكات الزوجين. وأخيرا، منحت توغو النساء حقوق ملكية مساوية لحقوق الرجال، والأبناء والبنات حقوقا متساوية في الميراث.

وبالنظر إلى نقاط البيانات في كل مؤشر، سواء أجريت فيها إصلاحات أو لم تجر، يتبيّن خط الأساس، وتيرة الإصلاح، والفجوة المتبقية. على سبيل المثال، في مؤشر التصرف في الممتلكات، مازال نحو 17% من نقاط البيانات يحتاج إلى إصلاح، وقرابة 1% من نقاط البيانات تم إصلاحها على مدار فترة العشر سنوات. وهذا دليل على أن وتيرة الإصلاح في هذا المؤشر بطيئة للغاية، ومازال هناك بعض العمل الذي يتعين القيام به (الشكل 14).

## الحصول على معاش تقاعدي

يقيّم مؤشر الحصول على معاش تقاعدي القوانين التي تؤثر على حجم المعاش التقاعدي للمرأة. وعلى مدار السنوات العشر الماضية، أجرى 22 اقتصادا إصلاحات تكفل تطبيق المساواة في الأعمار التي يحق فيها للرجال والنساء التقاعد والحصول على مزايا معاشات التقاعد كاملة أو تعمل تدريجيا لتحقيق هذه المساواة. فضلا عن ذلك، أجرت ثمانية اقتصادات إصلاحات تكفل تطبيق المساواة أو تعمل تدريجيا لتحقيق هذه المساواة في الأعمار التي يمكن فيها للرجال والنساء التقاعد بمزايا معاشات تقاعد جزئية: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وإستونيا، وإثيوبيا، واليونان، ومدغشقر، وسلوفينيا، وأوكرانيا. جعلت ساو تومي وبرنسيبي أيضا أعمار التقاعد الإلزامية متساوية للرجال والنساء. وكان الكثير من الإصلاحات المتعلقة بمعاشات التقاعد والتي تفيد في تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي نتاج جهد من أجل تعزيز الاستدامة المالية.

وأخيراً، طبقت بوليفيا والأردن وملاوي ومقدونيا الشمالية إصلاحات تكفل احتساب مزايا معاشات التقاعد عن فترات الانقطاع عن العمل بسبب رعاية الطفل.

## كيف تحدث الإصلاحات

ثمة مُحفِّزات مُعيَّنة للإصلاحات التي تساعد على تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي. وقد شكلت المرافعة من قبل المجموعات النسائية المقترنة بدعاوى قضائية تثير اهتمام الرأي العام أحد هذه المحفزات إضافة إلى الدعم من المنظمات الثنائية والدولية. وهذه المحفزات مماثلة جداً لمحفزات الإصلاحات في مجالات أخرى مثل بيئة الأعمال التي غالباً ما يكون فيها المحرك لمحفزات الإصلاحات هو الأطراف الداخلية أو المنظمات الدولية.

فعل سبيل المثال، كانت الحملة من قبل المجموعات النسائية في بوتسوانا إلى جانب دعوى المصلحة العامة قد ساندت طعنا دستورياً بالغ الأهمية فيما يعرف بقضية يونيتي داو أدّي إلى إلغاء قوانين الجنسية التي تنطوي على تمييز في النوع الاجتماعي.<sup>4</sup> وفي البرازيل، ألهمت المرافعة من قبل مجموعات نسائية لمساندة إحدى ضحايا العنف الأسري، هي ماريا دا بينا، المشرعين بسن قانون يتناول العنف الأسري تكريماً لها. وهو يعتبر الآن من أكثر قوانين مكافحة العنف ضد المرأة شمولاً في العالم.<sup>5</sup>

وهكذا تبيّنت أهمية المرافعة في الهند، من خلال قضية في المحكمة العليا لفيشاكا ضد ولاية راجستان التي أقامت فيها مجموعات نسائية دعوى مصلحة عامة لتطبيق حقوق النساء في أماكن العمل بموجب الدستور الهندي. وأدّت القضية إلى وضع مبادئ فيشاكا التي عرّفت التحرش الجنسي في أماكن العمل ونصت على إجراءات لمعالجته.<sup>6</sup>

وقد يتمثل مُحفِّز آخر في جهود منظمات ثنائية مثل مؤسسة تحديات الألفية. ففي ليسوتو، عملت مؤسسة تحديات الألفية الأمريكية مع الحكومة لإصدار قانون الأهلية القانونية للمتزوجين الذي منح النساء المتزوجات الحق في اتخاذ قراراتهن الاقتصادية بأنفسهن. وقبل ذلك، كان مفهوم الولاية الزوجية يمنح النساء المتزوجات وضعاً مماثلاً لوضع الأطفال، فيمنعهن من اتخاذ قرارات اقتصادية مثل بدء مشروع تجاري أو الحصول على قرض.<sup>7</sup> وعلاوةً على ذلك، فإنه في جمهورية مصر العربية ساندت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جهود التنسيق بين المجتمع المدني والحكومة لتعديل القانون الجنائي من أجل توصيف التحرش الجنسي بأنه جريمة.<sup>8</sup>

وساند البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في إطار مشروع للنقل لإصلاح تشريع يحظر عمل النساء كسائقات للحافلات في كازاخستان وذلك في شراكة مع الحكومة وهيئة النقل العام في ألماني. وقبل ذلك، لم يكن باستطاعة النساء الحصول على ترخيص قيادة حافلة لأنه من الشروط حيازة رخصة قيادة مركبات النقل الثقيل مع خبرة عام في قيادتها، ولكن لم يكن يسمح للقانون للنساء بقيادة مركبات النقل الثقيل، ولذلك لم يكن باستطاعتهم قيادة الحافلات أيضاً.<sup>9</sup> وأسهمت جهود مُنسّقة مثل هذه في تضييق الفجوة القانونية في النوع الاجتماعي على مدار السنوات العشر الماضية.

## ماذا بعد؟

لقد تحقّق الكثير من التحسُّن على مدار العقد الأخير، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء حيث تسارعت خطى الإصلاح، لكن لاتزال هناك فجوات. إلا أن وتيرة الإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسير ببطء شديد حتى أن الفجوة القانونية في النوع الاجتماعي تزداد بينما تسارع وتيرة الإصلاح في مناطق أخرى.

وتلقي هذه الدراسة نظرة متفحصة جديدة على كيفية تأثير التمييز القانوني على أساس النوع الاجتماعي في خيارات النساء في الشغل وريادة الأعمال، وكيف يُؤثّر هذا في نواتج اقتصادية مثل مشاركة النساء في سوق العمل. وتُسلّط السلسلة الزمنية على مدار عشر سنوات الضوء على حجم الفجوة القانونية في النوع الاجتماعي، ووتيرة انحسارها، ومكان تواجد أنماط إقليمية للإصلاح.

وبوضع خارطة طريق للتقدم المحرز بمرور الوقت وتحديد المجالات المحتملة للإصلاح، تحتفل هذه الدراسة بالتقدم المُحرز وتشدّد على أهمية العمل المتبقي. وللبناء على هذا العمل، سيجري توسيع هذه السلسلة الزمنية لتمكين المزيد من البحث في التفاعل بين تفاوت الفرص المتاحة للنساء وديناميكيات سوق العمل.

## ملاحظات

- 1 تمتد دورات بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون من يونيو/حزيران 2007 إلى يونيو/حزيران 2017. وكانت البيانات تُنشر مرةً كل عامين، ويُنشر كل من التقارير بعد التاريخ الفاصل للبيانات ببضعة أشهر. وكان التقرير الأول (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2010) يُعطي الفترة من يونيو/حزيران 2007 إلى يونيو/حزيران 2009. وكان أحدث تقرير هو (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2018) وغطت البيانات الفترة من مايو/أيار 2015 إلى يونيو/حزيران 2017. ولأغراض إعداد هذه الدراسة التحليلية التي تُغطي فترة عشر سنوات، سد الفريق أوجه النقص في البيانات عن طريق مراجعة كل الإصلاحات التي تحققت في دورة العامين وترتيبها سنويا لإنشاء سلسلة بيانات العشر سنوات.
- 2 فيما يلي الأسئلة الثلاثة الجديدة: "هل يُسمح للمرأة بالحصول على حكم بالطلاق مثلما يُسمح للرجل؟" و "هل يُسمح للمرأة بالزواج مرة أخرى مثلما يُسمح للرجل؟"؛ و "هل ينص القانون بشكل صريح على اعتمادات تقاعدية لفترات رعاية الطفل؟"
- 3 تُظهر المؤشرات السبعة الأولى علاقات ذات دلالة إحصائية بواحد أو أكثر من النواتج التالية حتى بعد ضبط لوغزتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي و تثبيت تأثير المنطقة: نسبة الإناث إلى الذكور في معدل المشاركة في القوى العاملة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، ونسبة أجور الإناث إلى الذكور من تقرير الفجوة في النوع الاجتماعي في العالم للمنتدى الاقتصادي العالمي، والنسبة المئوية للشركات التي تتولى فيها امرأة منصبا إداريا قياديا من مسح منشآت الأعمال للبنك الدولي، والنسبة المئوية للإناث (فوق 15 عاما) اللاتي أفدن بامتلاك حسابات مصرفية من قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي. وفيما يتعلق بالمؤشر الأخير، وهو الحصول على معاش تقاعدي، تبيّن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بالنسبة المئوية للإناث (من أعمار فوق 15 عاما) اللاتي أفدن عن ادخار أو تخصيص أي أموال لمرحلة الشيخوخة في الاثني عشر شهرا الماضية من قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي.
- 4 حسن وتندير 2013.
- 5 دي سيلفا دي ألويس 2014.
- 6 دي سيلفا دي ألويس 2014. في عام 2013، سنت الهند قانون التحرش الجنسي بالنساء في أماكن العمل (المنع والحظر والانتصاف).
- 7 لانديسا 2013.
- 8 "المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة"، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، <https://www.usaid.gov/egypt/gender-equality-and-womens-empowerment>.
- 9 البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير 2015.

- Berger, Lawrence M., and Jane Waldfogel. 2004. "Maternity Leave and the Employment of New Mothers in the United States." *Journal of Population Economics* 17 (2): 331–49.
- De Silva de Alwis, Rangita. 2014. "Women's Voice and Agency: The Role of Legal Institutions and Women's Movements." Women's Voice and Agency Research Series No. 7, World Bank, Washington, DC.
- European Bank for Reconstruction and Development (EBRD). 2015. "Supporting Women's Employment in the Passenger Transport Sector in Kazakhstan: Lessons on Equal Opportunity from Almatyelectrotrans." EBRD, London, United Kingdom.
- Field, Erica, Rohini Pande, Natalia Rigol, Simone Schaner and Charity Troyer Moore. 2016. "On Her Account: Can Strengthening Women's Financial Control Boost Female Labour Supply?" Working Paper, Harvard University, Cambridge, MA.
- Goldin, Claudia, and Claudia Olivetti. 2013. "Shocking Labor Supply: A Reassessment of the Role of World War II on Women's Labor Supply." *American Economic Review* 103 (3): 257–62.
- Gonzales, Christian, Sonali Jain-Chandra, Kalpana Kochhar and Monique Newiak. 2015. "Fair Play: More Equal Laws Boost Female Labor Force Participation." IMF Staff Discussion Note SDN/15/02, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Hasan, Tazeen, and Ziona Tanzer. 2013. "Women's Movements, Plural Legal Systems and the Botswana Constitution: How Reform Happens." Policy Research Working Paper 6690, World Bank, Washington, DC.
- Heath, Rachel, and Xu Tan. 2018. "Intrahousehold Bargaining, Female Autonomy, and Labor Supply: Theory and Evidence from India." Working Paper, Department of Economics, University of Washington, Seattle, WA.
- Htun, Mala, Francesca R. Jensenius and Jami Nelson-Nuñez. 2019. "Gender-Discriminatory Laws and Women's Economic Agency." *Social Politics: International Studies in Gender, State & Society* 26 (1).
- Ladd, Helen. 1982. "Equal Credit Opportunity: Women and Mortgage Credit." *American Economic Review* 72 (2): 166–70.
- Landesa Center for Women's Land Rights. 2013. "Gender and Land: Good Practices and Lessons Learned from Four Millennium Challenge Corporation Compact-Funded Land Projects. Synthesis Report and Case Studies: Benin, Lesotho, Mali, and Namibia." Landesa, Seattle, WA.
- Lee, Hyun, Kai Zhao and Fei Zou. 2017. "Does the Early Retirement Policy for Women Really Benefit Women?" Working Paper, Department of Economics, The University of Connecticut, Storrs, CT.
- McLaughlin, Heather, Christopher Uggen and Amy Blackstone. 2017. "The Economic and Career Effects of Sexual Harassment on Working Women." *Gender and Society* 31 (3): 333–58.
- Ogloblin, Constantin G. 1999. "The Gender Earnings Differential in the Russian Transition Economy." *Industrial and Labor Relations Review* 52 (4): 602–27.
- Ogloblin, Constantin G. 2005. "The Gender Earnings Differential in Russia after a Decade of Economic Transition." *Applied Econometrics and International Development* 5 (3): 5–26.
- Peterman, Amber. 2011. "Women's Property Rights and Gendered Policies: Implications for Women's Long-term Welfare in Rural Tanzania." *Journal of Development Studies* 47(1): 1–30.
- Roy, Sanchari. 2019. "Discriminatory Laws Against Women: A Survey of the Literature" (English). Policy Research Working Paper No. WPS 8719, World Bank Group, Washington, DC.
- Waldfogel, Jane, Yoshio Higuchi and Masahiro Abe. 1999. "Family Leave Policies and Women's Retention after Childbirth: Evidence from the United States, Britain, and Japan." *Journal of Population Economics* 12 (4): 523–45.



Zabalza, Antoni, and Zafiris Tzannatos. 1985. "The Effect of Britain's Anti-Discriminatory Legislation on Relative Pay and Employment." *The Economic Journal* 95 (379): 679-99.

Zhao, Rui, and Yaohui Zhao. 2018. "The Gender Pension Gap in China." *Feminist Economics* 24 (2): 218-39.

Zveglich, Joseph E., and Yana van der Meulen Rodgers. 2003. "The Impact of Protective Measures for Female Workers." *Journal of Labor Economics* 21 (3): 533-55.

---

## بيانات الاقتصاد

درجة التفسير على مؤشر تقرير المرأة والنشطة الأعمال والقانون 2019	الحصول على معاش تقاعدي	التصرف في الممتلكات	إدارة الأعمال	الأطفال الإيجاب	الزواج	الحصول على أجر	البدء بعمل	حرية التنقل	
38.13	25	40	75	20	20	0	75	50	أفغانستان
91.25	50	100	100	80	100	100	100	100	ألبانيا
57.50	25	40	75	60	60	50	75	75	الجزائر
76.88	75	100	100	40	100	50	50	100	أنغولا
69.38	75	80	75	0	100	75	50	100	أنتيغوا وبربودا
76.25	50	100	75	60	100	50	75	100	الأرجنتين
83.13	100	100	75	60	80	75	75	100	أرمينيا
96.88	75	100	100	100	100	100	100	100	أستراليا
97.50	100	100	100	80	100	100	100	100	النمسا
78.75	50	100	100	80	100	0	100	100	أذربيجان
83.75	100	100	75	20	100	75	100	100	جزر البهاما
37.50	50	40	75	40	20	25	25	25	البحرين
49.38	25	40	75	20	60	25	50	100	بنغلاديش
73.75	100	100	75	40	100	75	25	75	بربادوس
78.75	75	100	75	80	100	50	50	100	بيلاروس
100	100	100	100	100	100	100	100	100	بلجيكا
79.38	100	100	75	60	100	50	75	75	بليز
74.38	100	80	75	60	80	50	100	50	بنن
69.38	25	80	50	40	60	100	100	100	بوتان
82.50	75	100	100	60	100	50	75	100	بوليفيا
88.13	75	100	100	80	100	50	100	100	البوسنة والهرسك
60.63	75	60	75	0	100	75	25	75	بوتسوانا
81.88	25	100	75	80	100	75	100	100	البرازيل
53.13	75	60	75	0	40	100	25	50	بروناي دار السلام
93.75	50	100	100	100	100	100	100	100	بلغاريا
76.88	100	100	75	80	60	25	100	75	بوركيينا فاصو
73.13	75	60	75	40	60	75	100	100	بوروندي
86.25	75	100	100	40	100	75	100	100	كابو فيردي
75	25	100	100	20	80	75	100	100	كمبوديا
56.88	100	60	50	80	40	25	50	50	الكاميرون

ملاحظة: البيانات الواردة هنا تعكس المؤشر في 1 يونيو/حزيران 2017. للاطلاع على بيانات السلاسل الزمنية الكاملة، يرجى زيارة الموقع: [wbl.worldbank.org](http://wbl.worldbank.org).

درجة التفسير على مؤشر تقرير المرأة وأمنته الأعمال والقانون 2019	الحصول على معاش تقاعدي	التصرف في الممتلكات	إدارة الأعمال	إيجاب الأطفال	الزواج	الحصول على أجر	بدء بعمل	حرية التنقل	
97.50	100	100	100	80	100	100	100	100	كندا
71.25	100	100	75	40	80	25	75	75	جمهورية أفريقيا الوسطى
66.25	100	60	50	80	40	50	75	75	تشاد
77.50	75	60	75	100	60	75	75	100	شيلي
76.25	50	100	75	80	80	25	100	100	الصين
85	50	100	75	80	100	75	100	100	كولومبيا
58.75	25	40	75	40	40	100	75	75	جزر القمر
70	50	60	100	60	40	50	100	100	جمهورية الكونغو الديمقراطية
46.25	75	60	75	20	40	25	25	50	جمهورية الكونغو
80	100	100	75	40	100	25	100	100	كوستاريكا
78.13	100	60	75	80	60	50	100	100	كوت ديفوار
94.38	75	100	100	80	100	100	100	100	كرواتيا
88.75	100	100	100	60	100	75	100	75	قبرص
94.38	100	100	100	80	100	75	100	100	الجمهورية التشيكية
100	100	100	100	100	100	100	100	100	الدانمرك
59.38	50	40	100	60	0	75	50	100	جيبوتي
62.50	75	100	75	0	100	50	25	75	دومينيكا
88.75	75	100	100	60	100	75	100	100	الجمهورية الدومينيكية
89.38	100	100	75	40	100	100	100	100	إكوادور
50.63	75	40	75	20	20	25	100	50	مصر
88.75	75	100	100	80	80	75	100	100	السلفادور
66.25	75	60	50	60	60	100	50	75	غينيا الاستوائية
71.88	25	100	75	20	80	75	100	100	إريتريا
97.50	100	100	100	100	80	100	100	100	إستونيا
63.75	75	60	75	20	80	50	50	100	إسواتيني
71.88	75	100	75	20	80	25	100	100	إثيوبيا
74.38	75	100	75	20	100	50	100	75	فيجي
97.50	100	100	100	80	100	100	100	100	فنلندا
100	100	100	100	100	100	100	100	100	فرنسا
58.13	100	60	50	60	20	50	75	50	غابون

ملاحظة: البيانات الواردة هنا تعكس المؤشر في 1 يونيو/حزيران 2017. للاطلاع على بيانات السلاسل الزمنية الكاملة، يرجى زيارة الموقع: [wbl.worldbank.org](http://wbl.worldbank.org)

درجة التفسير على مؤشر تقرير المرأة والنشطة الأعمال والقانون 2019	الحصول على معاش تقاعدي	التصرف في الممتلكات	إدارة الأعمال	إيجاب الأطفال	الزواج	الحصول على أجر	البدء بعمل	حرية التنقل	
74.38	75	60	75	60	100	75	50	100	غامبيا
79.38	50	100	75	60	100	75	75	100	جورجيا
91.88	100	100	100	60	100	75	100	100	ألمانيا
75	75	80	75	20	100	50	100	100	غانا
97.50	100	100	100	80	100	100	100	100	اليونان
71.88	75	80	75	20	100	100	50	75	غرينادا
70.63	75	100	75	60	80	50	25	100	غواتيمالا
68.13	100	60	100	40	20	75	75	75	غينيا
36.25	25	60	25	20	60	0	25	75	غينيا-بيساو
86.88	100	100	100	40	80	100	100	75	غيانا
58.13	75	80	75	20	40	75	50	50	هايتي
75	50	100	100	20	80	50	100	100	هندوراس
86.25	75	100	100	40	100	75	100	100	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
93.75	100	100	100	100	100	75	75	100	هنغاريا
96.88	75	100	100	100	100	100	100	100	أيسلندا
71.25	75	80	75	40	100	0	100	100	الهند
64.38	75	60	75	40	40	75	50	100	إندونيسيا
31.25	25	40	75	60	0	50	0	0	جمهورية إيران الإسلامية
41.88	50	40	75	20	0	25	100	25	العراق
97.50	100	100	100	80	100	100	100	100	آيرلندا
80.63	75	100	75	60	60	75	100	100	إسرائيل
94.38	75	100	100	100	80	100	100	100	إيطاليا
68.13	75	100	75	20	100	50	25	100	جامايكا
79.38	100	100	75	80	80	50	50	100	اليابان
35	75	40	75	20	20	25	0	25	الأردن
75.63	75	100	75	80	100	25	50	100	كازاخستان
83.75	75	80	75	40	100	100	100	100	كينيا
72.50	75	60	75	20	100	100	50	100	كيريباتي
85	100	100	75	80	100	25	100	100	كوريا
91.88	75	100	100	60	100	100	100	100	كوسوفو



ملاحظة: البيانات الواردة هنا تعكس المؤشر في 1 يونيو/حزيران 2017. للاطلاع على بيانات السلسلة الزمنية الكاملة، يرجى زيارة الموقع: [wbl.worldbank.org](http://wbl.worldbank.org).

درجة التمسك على مؤشر تقرير المرأة والتنمية الأعمال والقانون 2019	الحصول على معاش تقاعدي	التصرف في الممتلكات	إدارة الأعمال	إيجاب الأطفال	الزواج	الحصول على أجر	البدء بعمل	حرية التنقل	
35	75	40	75	0	40	0	0	50	الكويت
76.88	50	100	100	40	100	25	100	100	جمهورية قبرغيز
88.13	50	100	100	80	100	75	100	100	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
100	100	100	100	100	100	100	100	100	لاتفيا
58.75	75	40	75	20	60	50	50	100	لبنان
72.50	75	80	75	20	80	75	75	100	ليسوتو
75	75	80	75	40	80	100	50	100	ليبيريا
56.25	25	40	75	40	20	100	50	100	ليبيا
93.75	50	100	100	100	100	100	100	100	ليتوانيا
100	100	100	100	100	100	100	100	100	لكسمبورغ
71.88	100	100	75	40	60	25	100	75	مدغشقر
83.75	100	100	75	20	100	100	100	75	ملاوي
50	75	60	75	0	40	50	50	50	ماليزيا
73.75	75	40	100	40	60	75	100	100	ملديف
54.38	100	80	75	60	20	25	25	50	مالي
91.88	75	100	100	60	100	100	100	100	مالطة
58.75	75	20	75	0	100	75	25	100	جزر مارشال
41.88	50	20	75	40	0	25	25	100	موريتانيا
91.88	75	100	100	60	100	100	100	100	موريشيوس
86.25	75	100	100	60	80	75	100	100	المكسيك
61.25	75	60	75	0	80	75	25	100	ولايات ميكرونيزيا الاتحادية
84.38	75	100	100	100	100	25	75	100	مولدوفا
83.13	50	100	100	60	80	75	100	100	منغوليا
81.88	75	100	75	80	100	25	100	100	الجبل الأسود
73.13	75	40	100	80	40	50	100	100	المغرب
76.88	50	100	75	60	80	50	100	100	موزامبيق
56.25	25	80	75	60	60	50	25	75	ميانمار
86.25	75	100	75	40	100	100	100	100	ناميبيا
53.13	25	40	75	0	60	50	75	100	نيبال
94.38	75	100	100	80	100	100	100	100	هولندا

ملاحظة: البيانات الواردة هنا تعكس المؤشر في 1 يونيو/حزيران 2017. للاطلاع على بيانات السلاسل الزمنية الكاملة، يرجى زيارة الموقع: wbl.worldbank.org.

درجة التقسيم على مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019	الحصول على معاش تقاعدي	التصرف في الممتلكات	إدارة الأعمال	إيجاب الأطفال	الزواج	الحصول على أجر	البدء بعمل	حرية التنقل	
91.25	75	100	100	80	100	75	100	100	نيوزيلندا
86.25	75	100	100	40	100	75	100	100	نيكاراغوا
53.13	75	20	50	60	20	50	75	75	النيجر
68.75	75	80	75	20	100	50	75	75	نيجيريا
88.13	75	100	100	80	100	50	100	100	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
94.38	100	100	75	80	100	100	100	100	الترويج
44.38	50	40	75	20	20	25	100	25	عمان
46.25	50	40	50	20	60	0	75	75	باكستان
58.75	75	20	75	0	100	75	25	100	بالاو
79.38	50	100	75	80	80	50	100	100	بنما
62.50	75	80	75	20	100	25	50	75	بابوا غينيا الجديدة
94.38	75	100	100	80	100	100	100	100	باراغواي
95	100	100	100	80	80	100	100	100	بيرو
81.25	75	80	100	60	60	100	100	75	الفلبين
93.75	75	100	100	100	100	75	100	100	بولندا
97.50	100	100	100	100	80	100	100	100	البرتغال
81.25	75	100	100	20	80	75	100	100	بورنو ريكو (الولايات المتحدة)
32.50	50	40	75	0	20	50	0	25	قطر
90.63	25	100	100	100	100	100	100	100	رومانيا
73.13	75	100	75	80	80	25	50	100	الاتحاد الروسي
80.63	75	100	75	20	100	75	100	100	رواندا
73.75	75	100	75	40	100	75	50	75	ساموا
77.50	100	100	75	60	60	75	50	100	سان مارينو
76.88	100	100	75	40	100	0	100	100	ساو تومي وبرنسيبي
25.63	25	40	75	20	20	0	25	0	السعودية
63.75	100	40	75	60	60	25	75	75	السنغال
96.88	75	100	100	100	100	100	100	100	صربيا
76.25	75	80	75	80	100	75	50	75	سيشل
63.13	75	80	75	0	100	50	25	100	سيراليون
82.50	75	100	75	60	100	75	75	100	سنغافورة

ملاحظة: البيانات الواردة هنا تعكس المؤشر في 1 يونيو/حزيران 2017. للاطلاع على بيانات السلاسل الزمنية الكاملة، يرجى زيارة الموقع: wbl.worldbank.org.

 درجة التفسير على مؤشر تقرير المرأة والتنمية الأعمال والقانون 2019	 الحصول على معاش تقاعدي	 التصرف في الممتلكات	 إدارة الأعمال	 إيجاب الأطفال	 الزواج	 الحصول على أجر	 البدء بعمل	 حرية التنقل	
94.38	100	100	100	80	100	75	100	100	الجمهورية السلوفاكية
90.63	50	100	100	100	100	75	100	100	سلوفينيا
56.88	75	100	75	0	80	25	25	75	جزر سليمان
88.13	25	100	100	80	100	100	100	100	جنوب أفريقيا
45.63	25	40	75	20	80	0	25	100	جنوب السودان
97.50	100	100	100	80	100	100	100	100	إسبانيا
65.63	50	80	75	20	100	25	75	100	سري لانكا
68.13	75	80	75	40	100	50	25	100	سانت كيتس ونيفس
89.38	100	100	75	40	100	100	100	100	سانت لوسيا
68.13	100	100	75	20	100	50	25	75	سانت فنسنت وجزر غرينادين
29.38	100	40	75	20	0	0	0	0	السودان
65.63	75	100	50	0	100	75	25	100	سورينام
100	100	100	100	100	100	100	100	100	السويد
82.50	25	100	75	60	100	100	100	100	سويسرا
34.38	50	40	75	20	40	0	25	25	سوريا
91.25	75	100	75	80	100	100	100	100	تايوان، الصين
81.88	75	100	100	80	100	50	50	100	طاجيكستان
84.38	100	60	75	60	80	100	100	100	تزانيا
75	75	100	75	20	80	50	100	100	تايلند
80	75	100	75	60	80	75	75	100	تيمور-ليشتي
84.38	100	80	75	60	60	100	100	100	توغو
58.75	75	20	75	0	100	75	25	100	تونغا
77.50	100	100	100	20	100	75	50	75	ترينيداد وتوباغو
58.75	100	40	75	60	20	25	50	100	تونس
79.38	50	100	75	80	80	50	100	100	تركيا
73.13	75	40	75	40	80	100	100	75	أوغندا
78.75	50	100	100	80	100	0	100	100	أوكرانيا
29.38	75	60	75	0	0	0	0	25	الإمارات العربية المتحدة
97.50	100	100	100	80	100	100	100	100	المملكة المتحدة

ملاحظة: البيانات الواردة هنا تعكس المؤشر في 1 يونيو/حزيران 2017. للاطلاع على بيانات السلاسل الزمنية الكاملة، يرجى زيارة الموقع: [wbl.worldbank.org](http://wbl.worldbank.org).

درجة التقييم على مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019	الحصول على معاش تقاعدي	التصرف في الممتلكات	إدارة الأعمال	إنجاب الأطفال	الزواج	الحصول على أجر	البدء بعمل	حرية التنقل	
83.75	75	100	100	20	100	75	100	100	الولايات المتحدة
88.75	100	100	75	80	80	75	100	100	أوروغواي
70.63	50	100	75	60	80	50	50	100	أوزبكستان
66.25	75	80	100	20	80	50	25	100	فانواتو
81.88	25	100	100	80	100	50	100	100	فييتنام
46.88	100	60	75	20	20	25	25	50	الضفة الغربية وقطاع غزة
78.75	75	80	100	20	80	100	100	75	زامبيا
86.88	100	100	100	40	80	75	100	100	زيمبابوي

ملاحظة: البيانات الواردة هنا تعكس المؤشر في 1 يونيو/حزيران 2017. للاطلاع على بيانات السلاسل الزمنية الكاملة، يرجى زيارة الموقع: [wbi.worldbank.org](http://wbi.worldbank.org)



تولّى جمع البيانات وتحليلها من أجل تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019: عقد من الإصلاحات فريق برئاسة سارة إقبال (مديرة البرنامج، وحدة إعداد المؤشرات)، تحت الإشراف العام لريتا رامالهو (المديرة الأولى في وحدة المؤشرات العالمية، مجموعة اقتصاديات التنمية). وقدم شانتينان ديفاراجان (المدير العام الأول، مجموعة اقتصاديات التنمية) توجيهات عامة للفريق الذي قام بإعداد الدراسة. وتمت إدارة المشروع بدعم من تازين حسن وتانيا بريمياني.

وكان من بين أعضاء فريق البحث الأساسي سعاد عدنان، ومعارض تيولد برهان، وغرام الكستلاني دكستر، ونايدا المودوفار ريتجويس، ونيشا أريكابودي، وشيرين باتشون، وجوليا كونستانز برونمير، وكلوديا ليني كورميناليس، ومارينا إيليفانت، وديمتر كريستينا هيليويس، وعاصف إسلام، وكافيل جيانينا جوزيف، وعائدة حمود واطسون، وبول إيميل هوتين، وفكتوريا خايتينا، وغلوريا دانيل روه، وناتاليا مازوني سيلفا مارتيز، وماري نظام، وألينا سخوتشيك، وإيزابيل سانتاجوستينو ريكافارين، وكاترين شولتز، وأروشي سينها، وبولا تافاريس، وجرجانا تسفيتانوفا تسفيتانوفا. وتلقّى فريق البحث الأساسي المساعدة من بولينا ماريل فلويت.

ويعرب الفريق عن خالص شكره لما تلقاه من تعقيبات ومراجعات قيّمة من الزملاء في مختلف إدارات مجموعة البنك الدولي. ويود الفريق أن يعرب عن عظيم الشكر والتقدير لما لقيه من تعقيبات ودعم من سيميون دجانكوف. وخضعت الدراسة لاستعراض النظراء التالية أسماؤهم: ماركوس غولدشتاين، وكارين غراون، وهاري هولورود دريمير، وأرت كراي الذين قدموا أيضاً تعقيبات بشأن هيكل وتصميم مؤشر تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

واسترشد إعداد المؤشر بالمشاورات بشأن التصميم والإنشاء على النحو الأمثل لمؤشر المساواة بين الجنسين الذي يمكن من خلاله فحص خيارات النساء في التوظيف وريادة الأعمال. ووردت تعقيبات بشأن هيكل وتصميم المؤشر من باحثين أكاديميين يعملون في قضايا التمكين الاقتصادي للمرأة وإنشاء المؤشرات، ومنهم بوريس برانيزا، وجيسك ديكسترا، وجايلي فيرانت، وجيمس فوستر، ومالا هتون، وستيفن كلاسين، وميلوراد كوفاسيفيتش، وجايا كريشناكومار، وإيناكي بيرمانير أوجارتيمنديا، وإيفا رانهيل، وبيتيا بوريسوفا توبالوفا. وأجرى سانشاري روي مراجعة للبحوث والدراسات ذات الصلة استخدمت كمادة مرجعية لهذه الدراسة.

وفي المستقبل، ستُطلب التعقيبات والآراء التقييمية بشأن تصميم وإنشاء المؤشر على النحو الأمثل من أصحاب مصلحة إضافيين، منهم منظمات المجتمع المدني، وحكومات وطنية، ومنظمات دولية وذلك بهدف نشر المؤشر النهائي لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2020.

وقام بتحرير الدراسة كريس كافانو مع تصميم ورسوم جرافيك من مؤسسة كوربوريت فيجانز، وقدمت ماريان أمكيه دعم إنفوجرافيك للدراسة. وتحظى قاعدة بيانات تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون على شبكة الإنترنت. wbl.worldbank.org بدعم من فارون دوفود، وفنجشينغ هوانغ، وأرون تشاكراپارتي ناجيسواران، وكماليش سنجونكار، وفينود فاسوديفان ثوتيكاتو، وأنا كريستينا سانتوس فليكس، وفلورا رضائي مود، وأكاش برادام، وجيوفري شوت، وألكسندر ماثيو سمولوود.

ويتولى تشيساكو فوكودا إدارة إستراتيجية التواصل الخاصة بتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، وذلك بالتعاون مع مارك فيلزنثال، وميكائيل ريفينتار، وكريستوفر وولش، وروها (رايانا) زهانج. وتستند إستراتيجية الفعاليات إلى دعم من سوشميتا نارسياه بيداتالا.

ولولا الإسهامات السخية والقيّمة من قرابة 2000 من المحامين والقضاة والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني والموظفين العموميين في 187 اقتصادا بأنحاء العالم لما أمكن إنجاز هذا التقرير. وتتاح تفاصيل الاتصال الخاصة بالشركاء المحليين على موقع تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون على الإنترنت [wbl.worldbank.org](http://wbl.worldbank.org). وترد في الموقع الإلكتروني للمشروع أسماء الشركاء المحليين الراغبين في توجيه الشكر لهم كل على حدة. والمساهمون العالميون والإقليميون المدرجون في التقرير هم الشركات التي أجرت العديد من الاستبيانات في مكاتبها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم.



يتناول تقرير مجموعة البنك الدولي المعنون "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" بالبحث القوانين واللوائح التنظيمية التي تؤثر على فرص النساء كرائدات أعمال وموظفات في 187 اقتصادا. وهو يهدف إلى إثراء مناقشات السياسات بشأن كيفية إزالة القيود القانونية المفروضة على النساء وتشجيع البحوث حول سبل تحسين إدماجهن في الاقتصاد.

[wbi.worldbank.org](http://wbi.worldbank.org)